الجمهورية اللبنانية
وزارة الاتصالات

تحدّي الحداثة

السياسة العامة للاتصالات
2014-2015

تحـــدّي الحداثـــة

الجمهوريــة اللبنانيــة
وزارة الاتصـــالات

تحـدّي الحداثـة

السياسة العامة للاتصالات
2014-2015

تقرير السياسة العامة للاتصالات 2014-2015

اعداد و تنفيذ شركة
CORBEL CONSULTING

© جميـع الحقـوق محفوظـة
الجمهوريــة اللبنانيــة وزارة الاتصالات
2016

كلمــة الوزيــر

عند تسلّمي وزارة الاتصالات منذ أكثر من سنتين، كانت النظرة الحكومية السائدة أن قطاع الاتصالات هو "ثروة لبنان النفطية" ويختصر دوره على تغذية خزينة الدولة وضخّها بالمال. غير أنه، كان من المستحيل الاستمرار بطبيعة الحال بهذا النهج بالنظر لتطور هذا القطاع وتحوله إلى قطاع يؤمن أكثر حاجات الإنسان والدافع الاساسي في حركة التطور الاقتصادي والعلمي والثقافي. فكان لا بد من رسم إستراتيجية متكاملة تأخذ التطورات العملاقة في عالم الاتصالات ودورها المحوري في حياة الإنسان وتساهم بشكل أساسي في إعادة الدور المحوري للوزارة، إلى جانب الحفاظ عليها كمصدر أساسي لتمويل خزينة الدولة.

لذلك، وبالرغم من التعطيل السياسي والشلل الذي أصاب المؤسسات، وعلى رأسها الشغور في رئاسة الجمهورية، وعملاً بقاعدة إبقاء الصراعات السياسية خارج الوزارة واعتماد استراتيجية سياسية لقطاع الاتصالات داخل الوزارة Politics out/Policies in، قررت فصل عمل وزارة الاتصالات عن الوضع السياسي العام وإدخالها في ديناميكية تطويرية لدفع قطاع الاتصالات نحو الأمام مواكبةً للتطورات المتسارعة في عالم تكنولوجيا المعلومات.

وإيماناً مني بضرورة توحيد الجهود، وضرورة التواصل مع الشباب اللبناني الناجح والكفوء الذي يحتل مناصب قيادية في شركات الاتصالات العالمية، وبهدف الاستفادة من الكفاءات العلمية الرائدة المهاجرة، قررت بالإضافة إلى توظيف الكفاءات العالية في الوزارة التعاون مع الخبرات اللبنانية في عالم الاتصالات للاستفادة من آرائهم وخبرتهم.

إن التقرير هذا بعنوان "تحدّي الحداثة" يعكس ما حاولنا القيام به، ليس فقط لناحية تطوير قطاع الاتصالات وتحديثه، وإنما ايضاً لناحية إعادة تموضع القطاع، بشكل يُسهم في تطوير الاقتصاد الوطني وزيادة إنتاجيته. إن تطوير قطاع الاتصالات وتنميته لكي يشكّل محفزاً لتقدّم الاقتصاد الوطني هي السياسة التي وضعتُها والتي تطبقها وزارة الاتصالات.

كانت المهمة صعبة في أول الطريق، لأن أدوات العمل لم تكن متوفرة، وإدارات الوزارة مشتتة لا تنسق ولا تتبادل المعلومات، ما دفعني إلى العمل على خلق روح التعاون بين المديريات والإدارات والدوائر لكي تشكل فريق عمل متجانساً ومتعاوناً، وتفعيلها لتصبح قادرة على التخطيط والإنجاز تلبيةً لحاجات المواطنين.

وفي وقت أصبحت حرية الحصول على خدمات التواصل والاتصالات حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، كالماء والهواء والتعليم، وليس مصدراً لتمويل الخزينة فقط، خضت في مجلس الوزراء معركة تمكّنت من خلالها من تخفيض أسعار خدمات الاتصالات بنسبة ٧٠٪.

وبشكل متوازٍ، وبهدف تمكين لبنان وتأهيله لمواكبة التطور التكنولوجي من جهة، وتقليص الفجوة الرقمية مع البلدان الأخرى من جهة أخرى؛ ولأن بناء المؤسسات يبدأ بصياغة رؤية عملية متكاملة يواكبها تخطيط وتنفيذ محدّد بمراحل زمنية، أطلقت خطة إستراتيجية خمسية، وبدأنا بتنفيذها من أجل تحسين البنى التحتية للإتصالات من خلال إنشاء شبكات الألياف الضوئية، وفق تقنيات FTTX ونشر خدمة 4G، لكي تغطي كامل الأراضي اللبنانية.

لقد أثمرت السياسة التي وضعناها من خلال تحقيق نتائج جيدة وواعدة في الهاتف الثابت والإنترنت والهاتف الخلوي، وفق تقارير الاتحاد الدولي للاتصالات ITU، ومع الإستمرار بسياسة التحديث والتطوير سنحقق نتائج أفضل مع الوقت.

أتطلع الى هذا التقرير كتقييم ذاتي للعمل الذي قمنا به، وكمقياس لفعالية السياسيات التي طبقناها، لكي نستمر في العمل حيث أصبنا، ونعيد النظر بما لم يكن على حجم التوقعات. كما وأضع هذا التقرير في يد الرأي العام التزاماً مني بمبدأ الشفافية، وبحق الناس في المعرفة والاطلاع.

إن هدفنا يبقى وضع قطاع الاتصالات على سكّة التحديث ليلاقي التطوّر الحاصل والذي يحصل بشكل مستمر في العالم. لقد أنجزنا ما تمكّنا من إنجازه من خلال تجنيد جميع وسائل العمل المتوفرّة، وما زال هناك عمل كثير يجب إتمامه، بالتالي نحن مستمرون في تنفيذ السياسة والإستراتيجة التي وضعناها، ومصمّمون على تسليم الأمانة التي تولياناها بشكل أحدث وأكثر فعالية مما استلمناها.

وزيــر الاتصالات بطــرس حــرب

ملخّص تنفيذيّ

"تحدّي الحداثة"، تقرير تقييمي للسياسة التي تطبّقها وزارة الاتصالات منذ شهر شباط 2014، يعكس النتائج التي حققتها هذه السياسة على مستوى رفع قدرة الوزارة على تلبية خدمات المواطنين وتحسين نوعيتها، ويعرض واقع قطاع الاتصالات في لبنان ومؤشرات تطور خدمات الاتصالات من خلال النتائج التي تحققت عامي 2015-2014، بالمقارنة مع عامي 2013-2012، إلى جانب المبادرات التطويرية التي نُفذت، وتفاصيل خطة الاتصالات 2020 - الخطة الإستراتيجية الخمسية لقطاع الاتصالات – وما تم تنفيذه وفق مراحل العمل الزمني التي وضعت لها.

تستند سياسة وزارة الاتصالات، أو "سياسة التاء الثلاثية" (تفعيل - تخفيض - تحسين)، على تفعيل الإدارات العامة وعلى تخفيض تعرفة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ودمقرطتها، لكي تستفيد منها كامل شرائح المجتمع بشكل متساوٍ، كما تستند على تحسين البنى التحتية ورفع قدرتها، ومن خلال البدء بتنفيذ خطة الاتصالات 2020، الخطة الإستراتيجية الخمسية لقطاع الاتصالات في لبنان، إن سياسة الوزارة تهدف إلى تمكين لبنان وتأهيله لمواكبة التطوّر التكنولوجي، وتقليص الفجوة الرقمية مع البلدان الأخرى، لاستعادة دوره في المنطقة كرائد في عالم الاتصالات والمعلومات. تقوم هذه الإستراتيجية على تحسين البنى التحتية للاتصالات من خلال نشر خدمة 4G وإنشاء شبكات الألياف الضوئية وفق تقنيات FTTX لكي تغطي كامل الأراضي اللبنانية. لقد تبيّن بالفعل من تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات ITU أن الإنجازات المحققة في العام 2014، وما أنتجته من نمو ملحوظ في قطاع الاتصالات، يشكّل تحولاً تاريخياً وغير اعتيادي في الخطوط البيانية المعتمدة لنمو خدمات الاتصالات في العالم. ومن المتوقع أن يحقق لبنان نتائج أفضل جراء النمو الذي استمر من عام 2015 إلى العام 2016.

بالفعل، على مستوى الهاتف الثابت، فقد ارتفعت قدرة وإمكانيات الوزارة على تركيب وتوصيل الهاتف الثابت إلى المواطنين بنسبة 834%، بحيث تم تلبية طلبات التركيب لحوالي 198 مشتركاً في الهاتف الثابت في اليوم بين عامي 2015-2014؛ في حين كان هذا المعدل 21 مشتركاً في اليوم بين عامي 2013-2012. بالتالي، ارتفع عدد المشتركين الجدد من 15,000 بين عامي 2013-2012 إلى142,849 بين عامي 2015-2014. من ناحية أخرى، إن القرارات التي اتخذت على مستوى تحسين البنى التحتية من تجهيز وتوسيع للسنترالات، أدت إلى رفع السعة الإجمالية للشبكة الهاتفية الثابتة، بحيث أصبحت تستوعب في عام 2015 / 1,321,310 خط هاتفي. على صعيد خدمات الإنترنت فإن تفعيل إدارات الوزارة المعنية أدى إلى مضاعفة قدرة الوزارة على تلبية حاجات المواطنين ووصلهم بشبكة الإنترنت، من خلال اشتراك بمعدل 1,061 مشتركاً جديداً في الإنترنت في اليوم عامي 2015-2014 بعدما كان هذا المعدل 107 مشتركين جدد في اليوم بين عامي 2013-2012.
بالتالي، فإن قدرة وفعالية إدارات الوزارة على تلبية حاجات المواطنين بالاشتراك في الإنترنت ارتفعت بنسبة وصلت إلى 891% فوصل عدد المشتركين الجدد إلى 764,384 مشتركاً جديداً بين عامي 2015-2014 بحيث تبوّأ لبنان المرتبة الأولى بين جميع الدول العربية لجهة نسبة نمو خدمات DSL عام 2014 بحسب الاحصاءات المحققة والمعتمدة لدى الاتّحاد الدولي للاتصالات - الأمم المتحدة (ITU).

أما لناحية رفع سرعة الإنترنت الذي يشكل هدفاً إستراتيجياً لوزارة الاتصالات، فإن القرارات التي اتخذت على هذا الصعيد ساهمت بأن يصبح 67% من مشتركي الإنترنت في العام 2015 يشتركون بسرعة ما بين 2 و 10ميغابيت بالثانية بعدما كانت هذه النسبة 13% عام 2013. ما يمثل زيادةً بنسبة 415%. فيما يتعلّق بالسعات الدولية المخصصة للقطاع الخاص فقد بلغت 32,200 E1 عام 2015 بزيادة تعادل 570% بالنسبة للعام 2013 بعد ان كانت 5,848 E1 فقط.

على صعيد الهاتف الخلوي، ارتفع عدد مشتركي الهاتف الخلوي في لبنان183,339 مشتركاً جديداً بين 2015-2014 أي بنسبة 9% كي يصل عدد مجمل المشتركين إلى4,504,631 مشتركاً. واكب هذا النمو تحسّن في نوعية الخدمة بحيث تراجعت نسبة انقطاع المخابرات Drop Call من 0,56% عام 2014 إلى 0,41% بنهاية عام 2015 علماً بأن النسبة العالمية لانقطاع المخابرات هي 1%.
من ناحية أخرى، وبالرغم من تخفيض أسعار خدمات الخلوي فقد ارتفع إجمالي مدخول الدولة من الهاتف الخلوي 65 مليون دولار أميركي بين عامي 2015-2014. ما يؤكد بأن السياسة التي اتبعتها وزارة الاتصالات قد أثبتت صوابيتها لناحية خفض كلفة خدمات الخلوي على المواطن والاستمرار بالحفاظ على التوازن المالي العام للدولة من خلال زيادة مساهمة وزارة الاتصالات بتمويل خزينة الدولة. أما القرارات التي اتخذت على صعيد توسيع انتشار خدمات الهاتف الخلوي من خلال تحسين البنى التحتية ووضع محطات إرسال جديدة لتغطية المناطق التي لم تصلها خدمات الخلوي بعد، قد ساهمت في رفع نسبة ولوج الهاتف الخلوي لسنة 2015 إلى 94% بعدما كانت 88% عام 2013. إن النتائج التي حققتها سياسة "التاء الثلاثية" والتصميم على رفع قدرة لبنان على مواكبة التطور التكنولوجي أدت إلى أن يحُسّن لبنان مرتبته العالمية لناحية مؤشّر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات IDI وان يتقدّم 21 مرتبة. بالفعل، بعد أن كان لبنان يحتل المرتبة 77 بين دول العالم لناحية مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح يحتل وفق "تقرير قياس مجتمع المعلومات 2015" الصادر عن الاتّحاد الدولي للاتصالات المرتبة 56 وعلى مستوى البلدان العربية يحتل لبنان المرتبة 7 بعد دول مجلس التعاون الخليجي النفطية. كما أن هذا التقدّم وضع لبنان بين أول ثلاث دول الأكثر دينامية في العالم من حيث مؤشّر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أما من حيث مؤشّر *NRI المعتمد من قبل World Economic Forum فقد حقق لبنان ثاني أكبر تقدّم في هذا المؤشّر بين دول العالم بحيث تقدّم 11 مرتبة**.

إن العمل على تحسين خدمات الاتصالات تواكب مع تسهيل وتحديث عملية الحصول عليها من قبل المواطن من خلال تبني رؤية مبتكرة ومقاربة جديدة حول كيفية الارتقاء بالخدمات التي تقدّمها وزارة الاتصالات وتبسيط الإجراءات وتحسين الأداء وجودة الخدمات. منها على سبيل المثال: استحداث مراكز الخدمات المشتركة بين شركتي الخلوي وهيئة أوجيرو بهدف تطوير خدمات الاتصالات الثابتة والخلوية وتحديثها، وتسهيل الحصول على هذه الخدمات على الأراضي اللبنانية كافة، بما فيها المناطق الريفية والنائية واستحداث نظام دفع الفواتير إلكترونياً إلى جانب خط ساخن لأعطال الإنترنت 1516 ومكتب شكاوى تابع للوزير لتلقي مراجعات المواطنين بشكل مباشر.

إن الجهود التي قامت بها وزارة الاتصالات لناحية تحسين خدمات الاتصالات التي تقدّمها للمواطن وتخفيض سعرها وتسهيل الحصول عليها ترافقت مع مشروع إستراتيجي يهدف إلى رفع مستوى الخدمات إلى مستوى يترافق مع التطورات الحاصلة في العالم من خلال معالجة بنيوية لقصور الشبكات الحالية في قدرتها على تأمين هذه الخدمات بالجودة المطلوبة عبر تطوير شامل للبنى التحتية لقطاع الاتصالات.
وبما أن كل مشروع يهدف إلى تغيير الواقع البنيوي ومعالجة المشكلة من أساسها يتطلب وقتاً ضرورياً لإنجاحه، فإن "خطة الاتصالات 2020" تمتد على خمس سنوات; غير أن نتائجها بدأت بالظهور بشكل تدريجي مع انطلاق تنفيذها.
إلى جانب مسؤوليتها في إدارة قطاع الاتصالات وتطويره، تلعب وزارة الاتصالات دوراً هاماً ومتقدماً على صعيد دعم القطاعات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية المختلفة من أجهزة أمنية وبلديات ومهرجانات سياحية، ومبادرات تربوية، ونشاطات ثقافية، ونوادٍ رياضية، ومنظمات المجتمع المدني ومواهب شبابية واعدة.

أما على مستوى العلاقات الخارجية، فكان لوزارة الاتصالات حضور ونشاط مميزان من خلال مشاركتها بالمؤتمرات العالمية والمبادرات التي تقدّمت بها في المؤتمرات العربية والدولية. ولعل أهم المبادرات التي قدّمها لبنان في المحافل العربية "إعلان القاهرة" حول المبادرة العربية لحوكمة الإنترنت والتي أيّدها مجلس وزراء الاتصالات العرب بالإجماع كما وتم انتخاب لبنان للمرة الأولى نائباً لرئيس المجلس التنفيذي في مجلس وزراء الاتصالات العرب.

*Network Readiness Index
**The World Economic Forum's Global Information Technology Report 2016

بالأرقـــام

الهاتف الثابت

1,012,849
العدد الإجمالي للمشتركين في الهاتف الثابت

142,849
مشتركاً جديداً في الهاتف الثابت، بعد أن كانوا 15,000 بين 2012-2013

198
مشتركاً جديداً في الهاتف الثابت في اليوم بعد أن كانوا 21 بين 2012-2013

843%
نسبة ارتفاع عدد المشتركين الجدد في الهاتف الثابت

الإنترنت

1,244,384
العدد الإجمالي للمشتركين في الإنترنت ذات الحزمة العريضة

764,384
مشتركاً جديداً في الإنترنت بين عامي 2014-2015 بعد أن كانوا 77,671 بين 2012-2013

1061
معدّل المشتركين الجدد في الإنترنت في اليوم بعد أن كان 107 بين 2012-2013

93,5%
نسبة تغطية الشبكة الثابتة بتقنية DSL و VDSL

67%
من مشتركي الإنترنت يشتركون بسرعة ما بين 2 و 10 ميغابيت بالثانية بعد أن كانت نسبتهم 13% عام 2013

70,000 E1
عدد السعات الدولية المخصصة للإنترنت

39,200 E1
عدد السعات الدولية المخصصة للقطاع الخاص بزيادة تعادل 570% مقارنةً مع العام 2013

422%
نسبة ارتفاع عدد السعات الدولية المخصصة للإنترنت مقارنةً مع العام 2013

الخلوي

4,504,631
عدد مجمل المشتركين في الهاتف الخلوي

339,183
مشتركاً جديداً في الهاتف الخلوي

1250
مشتركاً جديداً في الداتا على الخلوي في اليوم

65 TB
معدّل الاستهلاك اليومي للداتا

94%
نسبة ولوج الهاتف الخلوي

$65 M
إجمالي ارتفاع مداخيل الدولة من قطاع الخلوي مقارنةً بالعام 2013

الفهرس

المقدّمــة **13**

واقع الاتصالات وسياسة الوزارة **14**
واقع الاتصالات 14
سياسة وزارة الاتصالات 15

1- قرارات ونتائج **17**
1-1. الهاتف الثابت 18
1-2. الإنترنت 20
1-3. الهاتف الخلوي 25
1-4. تحديث الخدمات التي تقدمها وزارة الاتصالات 28
1-5. مرتبة لبنان العربية والعالمية وفق تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات والمنتدى الاقتصادي العالمي 30

2- خطة الاتصالات 2020 **33**
2-1. الشبكة الثابتة: الانتقال من الأسلاك النحاسية الى الألياف الضوئية FTTX 34
2-2 الهاتف الخلوي: الانتقال من الجيل الثالث 3G الى الجيل الرابع 4,5G LTE Advanced 4G 39

3- المسؤولية الوطنية والمجتمعية لوزارة الاتصالات وحضور فاعل على المستوى الخارجي **43**
3-1. دعم البلديات 44
3-2. التعاون الأمني وحامية الخصوصية 44
3-3. المساهمة في الحفاظ على ديناميكية المجتمع اللبناني 44
3-4. حضور فاعل ومبادرات على المستوى الخارجي 45

الملاحق **47**

المقدّمــة

يعرض هذا التقرير واقع قطاع الاتصالات في لبنان ومؤشّرات تطور خدمات الاتصالات من خلال النتائج التي تحققت عامي 2014-2015. كما ويعرض المبادرات التطويرية التي نفّذت، إلى جانب تفاصيل خطة الاتصالات 2020 - الخطة الإستراتيجية الخمسية لقطاع الاتصالات - وما تم تنفيذه لغاية نهاية 2015 وفق مراحل العمل الزمني التي وضعت لها على مستوى نشر خدمة 4.5G وإنشاء شبكة الألياف الضوئية، كما ويشير أيضاً إلى المسؤولية الوطنية والمجتمعية التي تلعبها الوزارة.

يشير الجزء الأول إلى نتائج السياسة التي رسمتها واتّبعتها وزارة الاتصالات، والتي ترجمت بقرارات تم اتخاذها وتنفيذها على صعيد الهاتف الثابت والخلوي والإنترنت ومقارنة هذه النتائج مع الأعوام السابقة، وبالتالي التقدّم الذي أحرزه قطاع الاتصالات في لبنان استناداً إلى التقارير الدولية ومنها تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2014 وتقرير منتدى الاقتصادي العالمي لعام 2015.

أما الجزء الثاني فيعرض تفاصيل وسير العمل بمراحل تنفيذ "خطة الاتصالات 2020" والمشاريع التي نُفّذت والتي ستُنفذ.

يعرض الجزء الثالث المسؤولية الوطنية والمجتمعية التي تلعبها وزارة الاتصالات من خلال دعم القطاعات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية المختلفة من أجهزة أمنية وبلديات ومهرجانات سياحية، ومبادرات تربوية، ونشاطات ثقافية، ونوادٍ رياضية، ومنظّمات المجتمع المدني ومواهب شبابية واعدة وكذلك الدور الفاعل الذي لعبته وزارة الاتصالات على المستوى الخارجي.

الجمهورية اللبنانية
وزارة الاتصالات

واقـع الاتصالات وسياسـة الـوزارة

واقع الاتصالات

جعلت ثورة الاتصالات من خدمات الاتصالات، ولاسيّما خدمات نقل المعلومات وخدمات الإنترنت السريع، حاجة ضرورية للتطوّر والعمران ورافعة أساسية من رافعات التطور الاقتصادي والثقافي والحضاري ومكوناً محورياً من مكوّنات وسائل الإنتاج على أنواعه، خصوصاً اقتصاديات المعرفة وعالمها المتنوع. كما أن هذه الثورة دخلت في صلب حياة المواطن اللبناني اليومية، فأصبح حقه بالحصول على خدمات الاتصالات المتنوعة، ولا سيّما الإنترنت من أولى الأولويات لا بل الأولوية القصوى.

بالتالي، على لبنان أن يكون في عداد الدول القادرة على مواكبة ثورة الاتصالات هذه والالتحاق بالتطوّر الحيوي والسريع في العالم الرقمي، أو سينتهي في مصاف الدول المتخلّفة. هذا هو التحدي الحقيقي الذي قررت وزارة الاتصالات مواجهته لأن مستقبل لبنان وشبابه مرتبط به. لذا، فإن تأمين حق المواطن اللبناني بالحصول على خدمات الاتصالات بالجودة المطلوبة أينما وجد وفي الوقت الذي يريده هو هدف إستراتيجي تعمل وزارة الاتصالات على تحقيقه.

وبما أن قدرات الشبكات المحلية وحدودها وقدرات البنى التحتية في لبنان لم تعد قادرة على مواكبة التطور الهائل في حجم تبادل خدمات الاتصالات والمعطيات على مستوى العالم، مما يجعلها غير مؤهلة بالتالي لتأمين خدمات الاتصالات بالجودة المطلوبة؛ فإن التدابير الممكن اتخاذها بسرعة، وعمليات الترقيع السطحية لن تحقق التطور الإستراتيجي المطلوب لمواكبة حاجات المواطن اللبناني ولن تؤمّن له خدمة ذات جودة عالية على المدى الطويل.

هذا الواقع حتّم عدم الاكتفاء بإدارة القطاع وإيجاد حلول لأزماته المتراكمة والمتعاظمة بانتظار تغيّر الظروف وحل القضايا والصراعات الدائرة محلياً وإقليمياً، بل أوجب العمل والتصدي للأمر الواقع، من خلال إطلاق ورشة كبيرة في الوزارة وتشكيل فريق عمل يعمل على تشخيص الخلل ووضع الحلول المناسبة على المدى القصير والمتوسط والبعيد. وانطلاقاً من واجب الوزارة في مواجهة الحاجات وتقديم الحلول الجذرية الملائمة، اتُخذ قرار إستراتجي وأساسي لجهة اعتماد الحلول اللازمة لتطوير قطاع الاتصالات، وتأهيل الشبكات المحلية لجعلها قادرة على تأمين خدمات الاتصالات بالمستوى المطلوب، ولا سيّما الإنترنت.

سياسة وزارة الاتصالات

بالتالي، وتماشياً مع هذا الواقع، تهدف السياسة التي رسمتها وانتهجتها وزارة الاتصالات إلى رفع قدرة قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وجعلها القوة الحاسمة لتسريع عملية النمو الاقتصادي الشامل وإلى تأهيل البنى التحتية لقطاع الاتصالات لتأمين خدمة ذات جودة عالية للمواطن وتمكين لبنان من استعادة دوره في المنطقة كرائد في عالم الاتصالات والمعلومات.

إعتُمدت هذه السياسة بهدف التصدي لأساس المشكلات، ووضع خطة متكاملة بعيداً عن الحلول المجتزأة والارتجالية لأن المشاريع الجزئية التي تفتقر إلى التخطيط والتي لن تعالج المشكلة البنيوية لقطاع الاتصالات، لن تحقق التطوير المطلوب، ولن تعوّض الفرص الفائتة.
إن تحقيق هذه السياسة يستند على ثلاث ركائز أساسية أو على سياسة "التاء" الثلاثية:

1- تفعيل الإدارات العامة في الوزارة وتأمين سبل التعاون في ما بينها لكي تشكّل فريق عمل موّحداً يجمع الاختصاصات المختلفة للمساهمة في رسم سياسة الوزارة والعمل على تنفيذها وفق الأهداف والمشاريع المدروسة.

2- تحسين البنى التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على المستوى الوطني عبر الانتقال من الجيل الثالث 3G إلى الجيل الرابع 4G في الهاتف الخلوي وتحضير شبكة الخلوي لاستيعاب خدمة 5G في المستقبل من جهة، وتطوير الشبكة النحاسية الحالية ونشر تكنولوجيا الألياف الضوئية FTTX على الشبكة الثابتة من جهة أخرى.

3- تخفيض* تعرفة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وكلفة الاتصالات الخليوية والمعلومات والإنترنت ودمقرطتها لكي تستفيد منها جميع شرائح المجتمع بشكل متساوٍ.

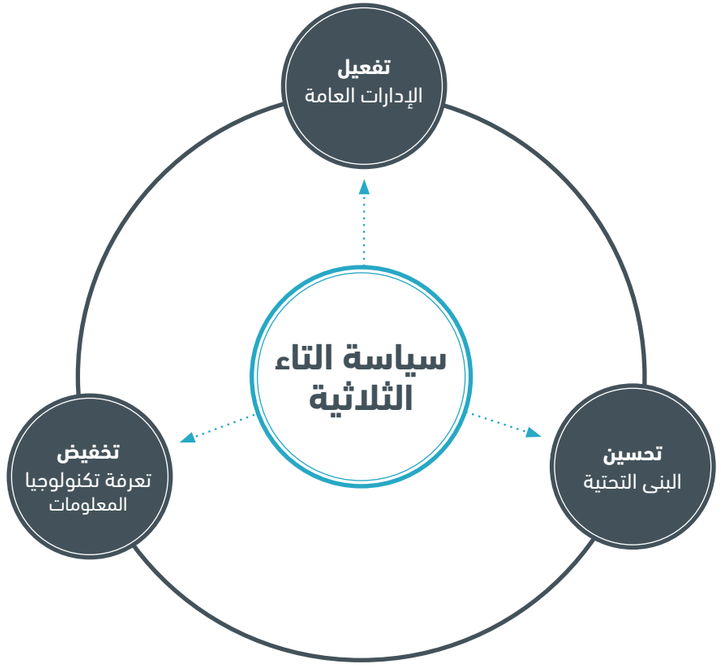

*راجع ملحق رقم 1

1- قــرارات ونتائــج

إن الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية المتردية التي ولّدت حالآ من الضمور الاقتصادي والنمو السلبي لم تمنع السياسة التي رسمتها ونفذتها وزارة الاتصالات من تحقيق نتائج ملموسة خلال العامين 2014-2015.

هذه النتائج، خلافاً لكل معدّلات نمو الخدمات العامة والخاصة المتراجعة في لبنان، جاءت نتيجة سياسة التخطيط والتصميم والعمل الممنهج الذي ترجم بقرارات وإجراءات وتدابير أساسية. ويتبيّن بالفعل من تقرير الاتّحاد الدولي للاتصالات أن الإنجازات المحققة في العام 2014، وما أنتجته من نمو ملحوظ في قطاع الاتصالات، يشكّل تحوّلآ تاريخياً وغير اعتيادي في الخطوط البيانية المعتمدة لنمو خدمات الاتصالات في العالم. ومن المتوقع أن يحقق لبنان نتائج أفضل جراء النمو الذي استمر من عام 2015 إلى العام 2016.

إن الركائز الأساسية لسياسة الوزارة المتمثّلة في تفعيل الإدارات وتخفيض الأسعار وتحسين البنى التحتية ترجمت بنتائج إيجابية على صعيد الهاتف الثابت والإنترنت والهاتف الخلوي.

1-1. الهاتف الثابت

إن تفعيل إدارات الوزارة أنتج ديناميكية في العمل أدت بدورها إلى رفع قدرة وإمكانيات الوزارة على تلبية طلبات التركيب والتوصيل لحوالي 198 مشتركاً في الهاتف الثابت في اليوم عامي 2014-2015 في حين كان هذا المعدّل 21 مشتركاً في اليوم عامي 2012-2013.

كما أن القرارات التي اتخذت على صعيد تخفيض سعر المكالمات المحلية والدولية ورسوم المكالمات المحلية والدولية لبطاقة "كلام" و"تلكارت" وخفظ رسوم الاشتراك الشهري في الهاتف الثابت، وإلغاء رسم التركيب لكي يصبح مجانياً وفق مبدأ Free connectivity، ساهمت في أن يسجّل لبنان عام 2014 المرتبة الأولى في العالم العربي في نسبة النمو السنوية لناحية مؤّشر "عدد الإشتراكات في الهاتف الثابت".*

فقد بلغ هذا المؤشّر لعام 2015 / 1,012,849 مشتركاً، أي بزيادة 16,5% بالنسبة إلى المؤشّر عينه لعام 2013 بحيث كان العدد 870,000 مشترك، أي بزيادة 142,849 مشتركاً جديداً تم توصيلهم على الشبكة الهاتفية الثابتة في عامين بوتيرة 5,952 مشتركاً تقريباً في الشهر الواحد. في الوقت الذي لم يرتفع عدد المشتركين بالهاتف الثابت بين 2012-2013 سوى 15,000 مشترك فقط.

من ناحية أخرى، إن القرارات التي اتُخذت على مستوى تحسين البنى التحتية من تجهيز وتوسيع للسنترالات أدت إلى رفع السعة الإجمالية للشبكة الهاتفية الثابتة بحيث أصبحت تستوعب في عام 2015 / 1,321,310 خط هاتفي.

القرارات الأساسية

تخفيض سعر التخابر المحلي والدولي
تخفيض رسوم المكالمات المحلية والدولية لبطاقة "كلام" و "تلكارت"
خفظ رسوم الاشتراك الشهري
إلغاء رسم التركيب لكي يصبح مجانياً
إنشاء برنامج لدفع الفواتير إلكترونياً
تجهيز وتوسيع السنترالات
إعادة تركيب وتعريف العلب بعد أن كان مجمداً
تلبية طلبات تركيب هواتف للمشتركين

*مؤشرات نمو خدمات الاتصالات في لبنان لعام 2014 بحسب الاحصاءات المحققة والمعتمدة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات الأمم المتحدة ITU

الإتحاد الدولي للاتصالات ITU هو وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال الاتصالات والمعلومات، وهو الهيئة الناظمة للإتصالات على مستوى العالم، والى أن للتقارير الصادرة عنه أهمية رسمية كبرى، إذ أنها تعكس، من خلال المؤشرات الإحصائية المتعددة والدقيقة التي تنشرها سنويا، والتي تعرضها سنويا في مؤتمر دولي يخصص لذلك، تعكس حركة النمو العائد الى قطاعات الاتصالات والمعلومات في كل دولة من دول العالم، ومدى تطوره وحيويته وتقدمه، وتسمح بالتالي، بما لها من صدقية وجدية، بتقويم هذه الأسواق، ومدى ديناميتها، ومدى الجدوى الإقتصادية من الإستثمارات فيها، وكذلك مدى النمو الاجتماعي والعلمي والخدماتي الموازي في كل من هذه الدول.

العدد الإجمالي للمشتركين في الهاتف الثابت

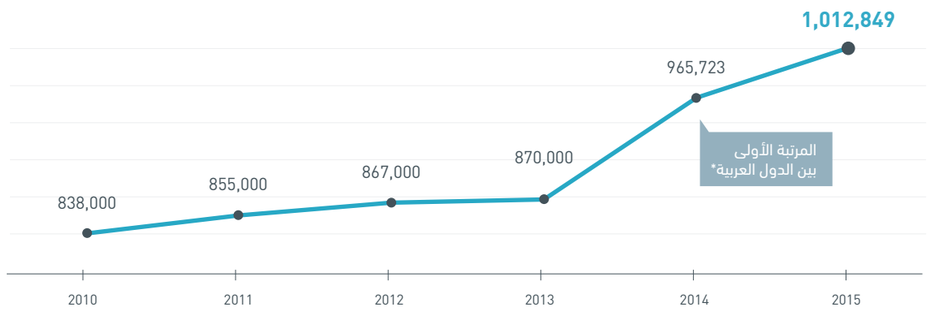

142,849

مشتركاً جديداً في الهاتف الثابت، بين 1/1/2014 و 31/12/2015** بعد أن كان 15,000 بين 2012-2013

198

معدل عدد المشتركين الجدد في الهاتف الثابت في اليوم بعد أن كان 21 بين 2012-2013

المعدّل اليومي للمشتركين الجدد

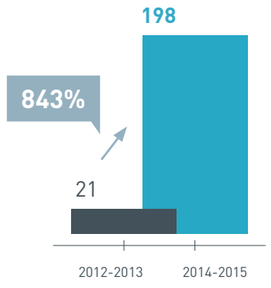

عدد المشتركين الجدد في الهاتف الثابت

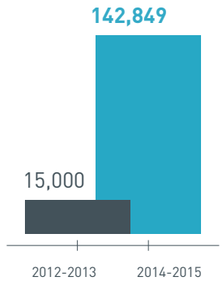

*مؤشرات نمو خدمات الاتصالات في لبنان لعام 2014 بحسب الاحصاءات المحققة والمعتمدة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات الأمم المتحدة ITU
**إن ارقام الرسوم البيانية تشمل فترة ما بين 1/1/2014 إلى 31/12/2015

2-1. الإنترنت

بما أن الإنترنت وحرية الوصول إلى المعلومات هي من الحاجات الأساسية للمواطن اللبناني في تواصله وتفاعله مع ما يجري من حوله، فإن تفعيل إدارات الوزارة المعنية أدى الى مضاعفة قدرة الوزارة على تلبية حاجات المواطنين ووصلهم بشبكة الإنترنت. وقد ترجم من خلال تلبية طلبات التركيب والتوصيل لحوالي 1,061 مشتركاً جديداً في الإنترنت في اليوم بين 2014-2015 بعدما كان هذا المعدل 107 مشتركين جددٍ في اليوم بين 2012-2013.

بالتالي، فإن قدرة وفعالية إدارات الوزارة على تلبية حاجات المواطنين بالاشتراك في الإنترنت قد ارتفعت بنسبة وصلت إلى 891% بحيث تمكنت من وصل 764،384 مشتركاً جديداً بين 2014-2015.

ومع تخفيض أسعار الإنترنت ورفع سقف الاستهلاك دون أية كلفة إضافية على المواطن، تبوّأ لبنان المرتبة الأولى بين جميع دول العالم للعام 2014 بتسجيله أعلى نسبة نمو بمؤشّر "عدد مشتركي الإنترنت الحزمة العريضة على الشبكات الثابتة" - وقد نوّه الاتّحاد الدولي للاتصالات بالجهد اللبناني المميّز خلال العام 2014 لتحقيق هذا الهدف - في العام 2015 بلغ هذا المؤشّر 1,244,384 مشتركاً.

القرارات الأساسية

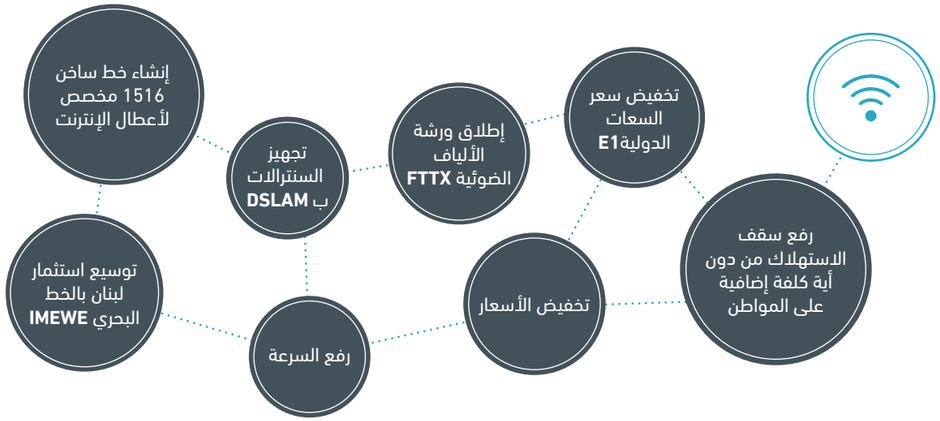
إنشاء خط ساخن 1516 مخصص لأعطال الإنترنت
تجهيز السنترالات ب DSLAM
إطلاق ورشة الألياف الضوئية FTTX
تخفيض سعر السعات الدولية E1
رفع سقف الاستهلاك من دون أية كلفة إضافية على المواطن
توسيع استثمار لبنان بالخط البحري IMEWE
رفع السرعة
تخفيض الأسعار

1061
معدّل المشتركين الجدد في الإنترنت في اليوم

764,384
مشتركاً جديداً في الإنترنت ذات الحزمة العريضة

العدد الإجمالي للمشتركين في الإنترنت ذات الحزمة العريضة

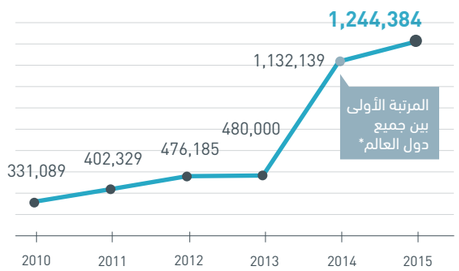

عدد المشتركين الجدد في الإنترنت ذات الحزمة العريضة

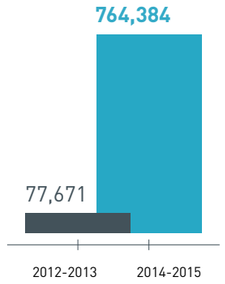

معدّل المشتركين الجدد في الإنترنت ذات الحزمة العريضة في اليوم

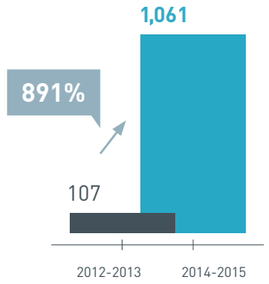

إن تحسين البنى التحتية وتجهيز السنترالات بالـ DSLAM الذي أدى إلى انتشار خدمة الإنترنت بشكل واسع، ترافق مع ارتفاع عدد المشتركين بالـ DSL من 318,750 مشتركاً في عام 2013 إلى 537,135 عام 2015 اي بنسبة 218,385 مشتركاً جديداً (123,4%) ما يعادل 9909 مشتركاً في الشهر أو بوتيرة 303 مشتركين جددٍ في اليوم الواحد. في حين كان هذا المعدّل 135 مشتركاً جديداً في اليوم بين عامي 2012-2013.

وكان لبنان قد تبوّأ المرتبة الأولى بين جميع الدول العربية لجهة نسبة نمو خدمات DSL عام 2014، والمرتبة 23 بين كل دول العالم بحسب الاحصاءات المحققة والمعتمدة لدى الاتّحاد الدولي للاتصالات.

العدد الإجمالي لمشتركي DSL

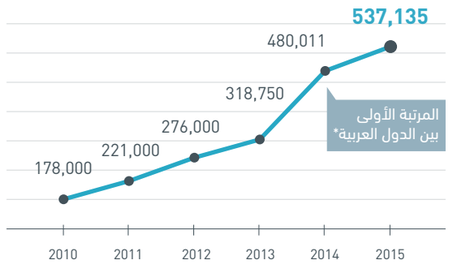

عدد مشتركي DSL الجدد

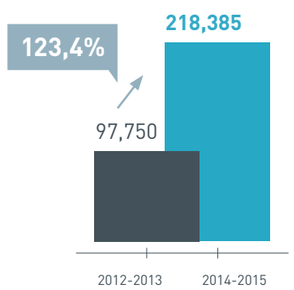

المعدّل اليومي لمشتركي DSL

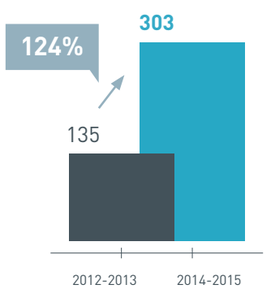

*مؤشرات نمو خدمات الاتصالات في لبنان لعام 2014 بحسب الاحصاءات المحققة والمعتمدة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات الأمم المتحدة ITU

93,5%

نسبة تغطية الشبكة الثابتة بتقنية DSL - VDSL

بين عامي 2014-2015 تم تجهيز 49 سنترالاً جديداً بتقنيات DSLAM حيث بلغ عدد السنترلات المجهّزة بخدمة DSL 244 سنترالاً بعد أن كان عددها 170 عام 2013. بالتالي أصبحت نسبة تغطية الشبكة الثابتة بتقنية DSL-VDSL 93,5%.

عدد السنترالات المجهزة في DSL

67%

من مشتركي الإنترنت في العام 2015 يشتركون بسرعة ما بين 2 و10ميغابايت بالثانية

أما لناحية رفع سرعة الإنترنت الذي يشكّل هدافاً إستراتيجياً لوزارة الاتصالات، فإن القرارات التي اتُخذت على هذا الصعيد (وفق الإمكانيات التقنية للأسلاك النحاسية والتي تستبدل تدريجياً بالألياف الضوئية) ساهمت بأن يصبح 67% من مشتركي الإنترنت في العام 2015 يشتركون بسرعة ما بين2 و 10 ميغابيت بالثانية بعدما كانت هذه النسبة 13% عام 2013، ما يمثل زيادةً بنسبة 415%.

الإشتراكات من 2 لأقل من 10 ميغابيت بالثانية

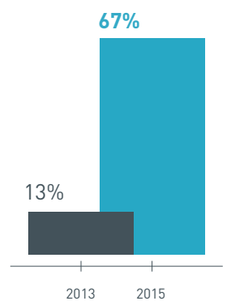

نسبة إشتراكات الحزمة العريضة من 2 لأقل من 10 ميغابيت بالثانية

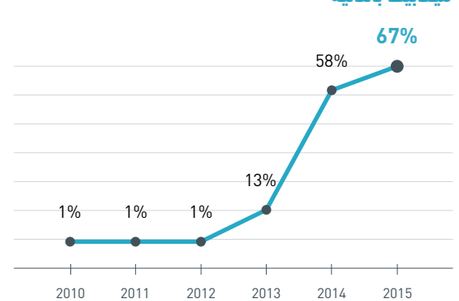

23,992 Kb

هي السعة الدولية الوسطية للإنترنت للمشترك الواحد

بالتوازي مع رفع سرعة الإنترنت ومع ارتفاع الحاجة والطلب على استهلاك الإنترنت، رفعت الوزارة حجم السعة الدولية للإنترنت المخصصة للمشترك الواحد بحيث بلغ مؤشّر "السعة الدولية الوسطية للإنترنت للمشترك الواحد" في العام 2014/ 23,992 كيلوبيت بالثانية، مسجّلاً زيادة سنوية بنسبة 421% قياساً إلى قيمة المؤشّر للعام 2013، بحيث كانت السعة الدولية الوسطية للإنترنت للمشترك الواحد لا تتخطى 10,734كيلوبيت بالثانية في العام2013. إن نسبة النمو هذه تأتي في المرتبة الثانية بين جميع دول العالم وفق تقرير الاتّحاد الدولي للاتصالات.

السعة الدولية الوسطية للإنترنت للمشترك الواحد

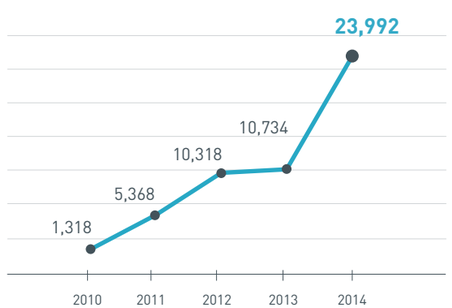

سجّل حجم السعات الدولية المخصصة للإنترنت زيادة قدرها

244%

بحيث اصبح 70,000 E1

بعد أن تبوّأ لبنان المرتبة الثانية* في العالم لجهة نسبة النمو السنوي للسعات الدولية المخصصة للإنترنت خلال العام 2014، بلغ مؤشّر "حجم السعات الدولية المخصصة للإنترنت" عام 70,000 E1/2015، مسجّلاً زيادة قدرها 244% قياساً بالعام 2013، حيث كان حجم السعات الدولية المخصصة للإنترنت هو 13,400 E1 فقط.

نمو السعات الدولية المخصصة للإنترنت E1

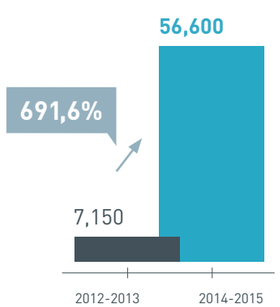

حجم السعات الدولية المخصصة للإنترنت E1

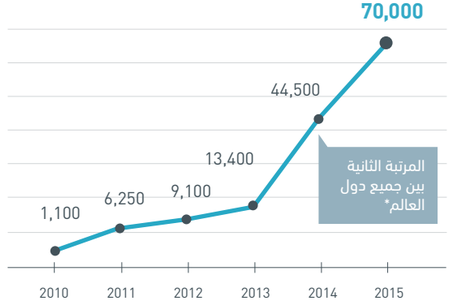

*مؤشرات نمو خدمات الاتصالات في لبنان لعام 2014 بحسب الاحصاءات المحققة والمعتمدة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات الأمم المتحدة ITU

39,200 E1

عدد السعات الدولية المخصصة للقطاع الخاص سجل زيادة تعادل 570% بالنسبة إلى عام 2013

في ما يتعلق بالسعات الدولية المخصصة للقطاع الخاص، فقد بلغت 39,200 E1 عام 2015 بزيادة تعادل 570% بالنسبة إلى العام 2013 بعد ان كانت 5,848 E1 فقط. هذه الزيادة تعكس السياسة التي تتبعها وزارة الاتصالات بالتعاون مع القطاع الخاص لتطوير خدمة الإنترنت وتحسينها وتأمين انتشارها. وقد ترافق هذا التعاون مع تخفيض سعر E1 من /600/دولار أميركي شهرياً إلى /250/ دولار أميركي شهرياً.

عدد السعات الدولية E1 المخصصة للقطاع الخاص ISPs*

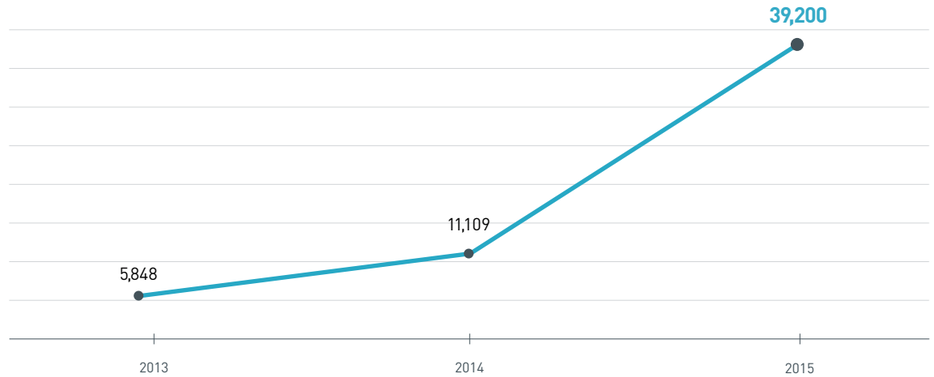

*مؤشرات نمو خدمات الاتصالات في لبنان لعام 2014 بحسب الاحصاءات المحققة والمعتمدة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات الأمم المتحدة ITU

1-3. الهاتف الخلوي

على صعيد الهاتف الخلوي وعملاً بتحقيق هدف وزارة الاتصالات الإستراتيجي في تطوير جودة الخدمات وتحسينها وتوسيع انتشارها، ومن خلال تفعيل التعاون والتنسيق بين الإدارت المعنية ووضع برامج لتقييم الأداء، وجراء تخفيض أسعار خدمات الخلوي لناحية سعر المكالمة والداتا والرسائل القصيرة، وكذلك مع تحسين شبكة الاتصالات الخلوية وتوسيعها، ارتفع عدد مشتركي الهاتف الخلوي في لبنان 339,183 مشتركاً جديداً بين 2014-2015 أي بنسبة 9% كي يصل عدد مجمل المشتركين إلى4,504,631 مشتركاً. هذا النمو واكبه تحسّن في نوعية الخدمة بحيث تراجعت نسبة انقطاع المخابرات drop call من% 0,56 الى 0,41% علماً بأن النسبة العالمية لانقطاع المخابرات هي 1%.

القرارات الأساسية

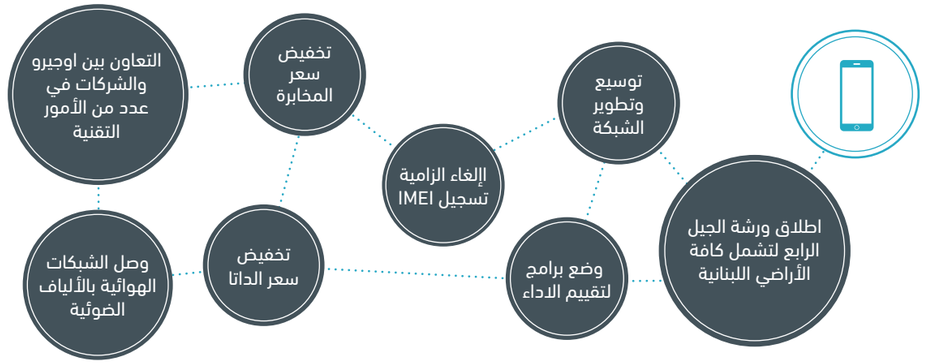
التعاون بين اوجيرو والشركات في عدد من الأمور التقنية
تخفيض سعر المخابرة
توسيع وتطوير الشبكة
إلغاء الزامية تسجيل IMEI
اطلاق ورشة الجيل الرابع لتشمل كافة الأراضي اللبنانية
وصل الشبكات الهوائية بالألياف الضوئية
تخفيض سعر الداتا
وضع برامج لتقييم الاداء

4,504,631

عدد مجمل المشتركين بالهاتف الخلوي

نسبة انقطاع المخابرات

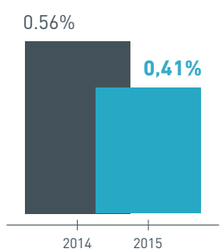

عدد مشتركي الهاتف الخلوي

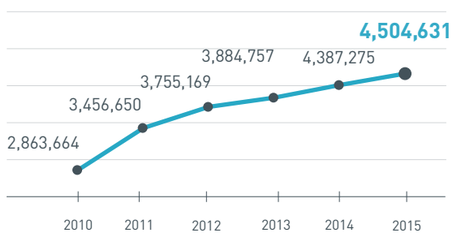

$65,000,000

إجمالي ارتفاع مداخيل الدولة من قطاع الخلوي مقارنةً بالعام 2013

في ما يتعلق بمداخيل الدولة من الهاتف الخلوي، فبالرغم من تخفيض الأسعار ارتفع مدخول الدولة من الهاتف الخلوي 65 مليون دولار أميركي بين عامي 2014-2015.
مما يؤكد بأن السياسة التي اتبعتها وزارة الاتصالات قد أثبتت صوابيتها لناحية خفض كلفة خدمات الخلوي على المواطن والاستمرار بالحفاظ على التوازن المالي العام للدولة من خلال زيادة مساهمة وزارة الاتصالات بتمويل خزينة الدولة.

مداخيل الدولة من قطاع الخلوي

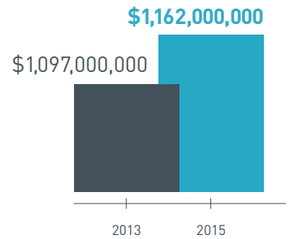

1,250

مشتركاً جديداً في الداتا على الخلوي في اليوم

بالتوازي، وتلبيةً لحاجة المواطنين المتزايدة لخدمة الإنترنت على الأجهزة الذكية وخاصةً على الهاتف الخلوي، ومع تفعيل عمل الإدارات المعنية وتحسين الشبكة، ارتفعت قدرة وزارة الاتصالات على وصل بمعدّل 1250 مشتركاً بالداتا في اليوم الواحد عامي 2014-2015.

فقد ارتفع بالفعل عدد مشتركي الداتا على الخلوي بنسبة 45% من 2,016,175 مشتركاً عام 2013 إلى 2,916,231 مشتركاً عام 2015 اي ما يعادل 900,055 مشتركاً جديداً وما يوازي 37,502 مشتركاً في الشهر. إن نسبة النمو السنوية لهذا المؤشّر للعام 2014 وضعت لبنان في المرتبة الثانية في العالم العربي وفق تقرير الاتّحاد الدولي للاتصالات.

عدد مشتركي الداتا

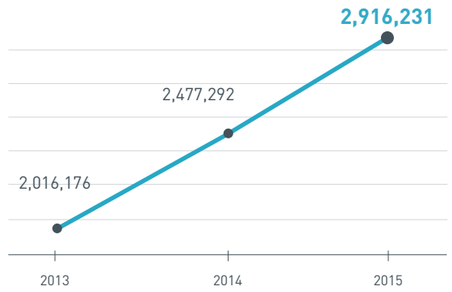

94%

نسبة ولوج الهاتف الخلوي

إن القرارت التي اتخذت على صعيد توسيع انتشار خدمات الهاتف الخلوي من خلال تحسين البنى التحتية ووضع محطات إرسال جديدة لتغطية المناطق التي لم تصلها خدمات الخلوي بعد، قد ساهمت في رفع نسبة ولوج الهاتف الخلوي لسنة 2015 إلى 94% بعدما كانت 88% عام 2013.

نسبة ولوج الهاتف الخلوي

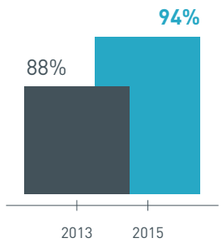

87%

نسبة ولوج الأجهزة الذكية

سجلت نسبة ولوج الأجهزة الذكية عام 2015 87% بزيادة وصلت إلى 34% مقارنة بالعام 2013.

نسبة ولوج الأجهزة الذكية

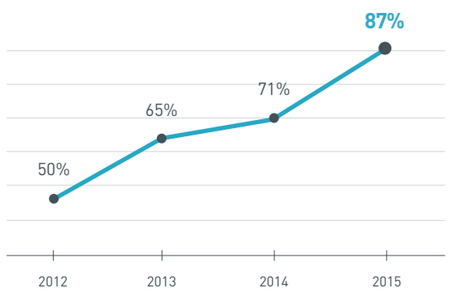

65 TB

معدّل الاستهلاك اليومي للداتا

أن هذا الارتفاع في عدد مشتركي الداتا على الخلوي واكبه تأمين لحجم الداتا الضروري، بحيث ارتفع معدّل الإستهلاك اليومي للداتا من 25 تيرا بايت عام 2013 إلى 65 تيرا بايت عام 2015 ما يشكّل زيادة بنسبة 61%.

معدّل الاستهلاك اليومي للداتا

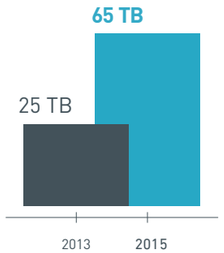

1-4. تحديث الخدمات التي تقدمها وزارة الاتصالات

إن العمل على تحسين خدمات الاتصالات ترافق مع تسهيل وتحديث عملية الحصول عليها من قبل المواطن من خلال تبنّي رؤية مبتكرة ومقاربة جديدة حول كيفية الارتقاء بالخدمات التي تقدّمها وزارة الاتصالات وتبسيط الإجراءات وتحسين الأداء وجودة الخدمات.

إستحداث مراكز الخدمات المشتركة

بهدف تطوير وتحديث خدمات الاتصالات الثابتة والخلوية، والإسراع في تأمينها وتخفيض كلفة الحصول عليها، وتوفيرها للمواطنين اللبنانيين والمقيمين كافة، ومن أجل تسهيل الحصول على هذه الخدمات على كل الأراضي اللبنانية، بما فيها المناطق الريفية والنائية، كي لا يتكبّد المواطن عناء الانتقال إلى العاصمة أو إلى المدن الكبرى، وعملاً بمبدأ اللاحصرية الإدارية والتنمية المستدامة، تم استحداث مراكز بيع موحدة لشركتي الخلوي "ألفا" و"تاتش" وهيئة "اوجيرو" لتأمين خدمات الاتصالات الثابتة والخلوية "One Stop Shop"

فتم وضع جدول للبدء بالأشغال في هذه المراكز على ثلاث مراحل وتم تنفيذ وتشغيل 26 مركزاً من اصل 36.

المراكز التي افتتحت:

زوق مكايل - جبيل - المنية - حلبا - طرابلس (عدد 4) - البترون - زغرتا - بشري - أميون - دوما - تنورين - إليسار - بدارو - عاليه - الحازمية - شكا - الجديدة - أنطلياس - المزرعة - صيدا - زحلة - شتورة - صغبين.

هذه المراكز المستحدثة سوف توفر لجميع اللبنانيين والمقيمين والسياح على السواء خدمات بيع الخطوط الهاتفية الثابتة والخلوية وخدمة الإنترنت وخدمة دفع الفواتير والخطوط المسبقة الدفع وغيرها من الخدمات، عبر شباك تجاري واحد وموحد بين شركتي "ألفا" و"تاتش" وهيئة "اوجيرو".

كما وتم استحداث 19 مركزاً جديداً عائداً لهيئة "اوجيرو"، بحيت أصبح عدد المراكز 63 بعد أن كان 44 مركزاً.

> **"الخدمة الحقيقية للمواطن تتمثّل بتوصيل الخدمة التي يحتاجها، بالفعالية المطلوبة، في أقصر وقت ممكن، وفي أقل كلفة ممكنة، والى مقر إقامته."**
>
> بطرس حرب

إستحداث نظام دفع الفواتير إلكترونياً

انطلاقاً من حرص وزارة الاتصالات على تسهيل أمور المواطنين والمشتركين والمؤسسات والشركات، وعلى تطوير أساليب عملها ووسائلها وتحديثها، وكمبادرة أولى على طريق تطبيق إجراءات الحكومة الإلكترونية والدفع الإلكتروني لدى الإدارات الرسمية، تم إطلاق نظام تقني ومعلوماتي يسمح لكل مشتركي الهاتف الثابت ومشتركي خدمات الإنترنت في لبنان بدفع فواتيرهم الشهرية المحلية والدولية، عبر شبكة الإنترنت من دون تحمّل عناء التنقّل والانتقال، وذلك بواسطة كل أنواع بطاقات الائتمان المصرفية الصادرة عن كل المصارف اللبنانية والمصارف الدولية الأجنبية العاملة في لبنان أو الخارج.
هذه الخدمة تسمح لمشتركي الهاتف الثابت ومستعملي الخدمات الإلكترونية أن يدفعوا فواتيرهم الهاتفية من داخل لبنان أو من خارجه، كما أن هذا التدبير سوف يسمح للإدارة الرسمية في وزارة الاتصالات ولهيئة "أوجيرو" بتحسين نسبة جباية فواتيرها وزيادتها.

خط ساخن لأعطال الإنترنت 1516

بما أن تحسين الخدمة وتسهيل الحصول عليها غير كافٍ لتأمين جودتها، وبهدف العمل على إصلاح أعطال الإنترنت بشكل سريع، تم إنشاء فرق فنية متخصصة تنحصر مهمتها في تلقّي الاتصالات والشكاوى المتعلّقة بأعطال الإنترنت والعمل الفوري على معالجتها بواسطة فرق فنية متأهّبة شبيهة بفرق الإطفاء أو الدفاع المدني تتوجّه فور تلقّي الشكوى إلى معالجتها. ولقد خصصت وزارة الاتصالات لهذا الغرض خطاً ساخناً ورقماً رباعياً هو 1516.

التوزيع الجغرافي للمراكز المشتركة

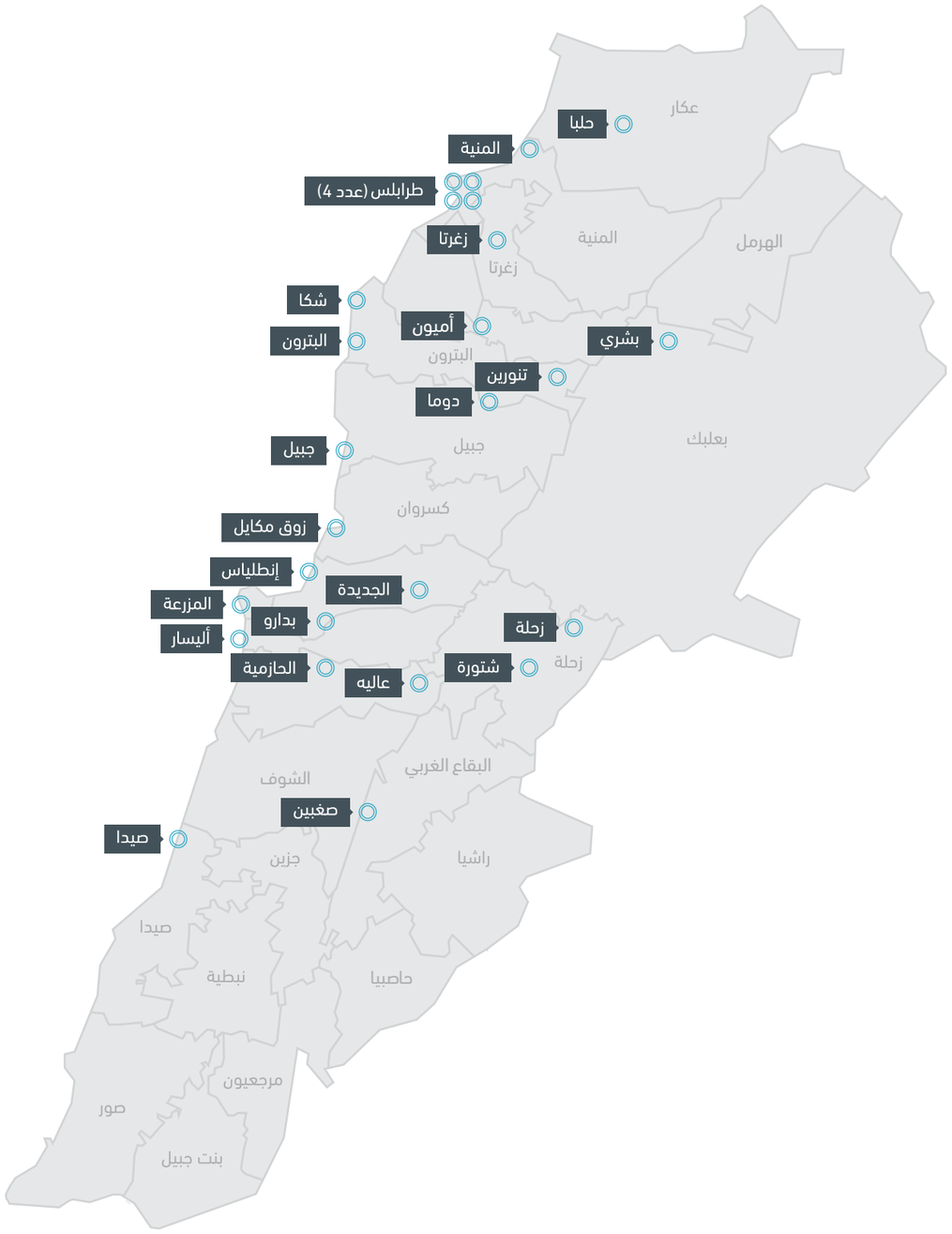

إستحداث مكتب شكاوى تابع للوزير

في خطوة تهدف إلى متابعة العناية بطلبات المواطنين والتعاطي مع شكاويهم بجديّة وسرعة، تم إنشاء مكتب خاص تابع مباشرةً لمكتب الوزير يتولى ملاحقة الشكاوى التي لا يتم حلّها بالوقت المطلوب مهما كان نوع الشكوى سواء بخصوص الهاتف الثابت أو الإنترنت أو الخلوي. وخُصص لذلك الغرض الرقم 01970555 والبريد الإلكتروني talab@mpt.gov.lb

كذلك، تم تحديث الموقع الإلكتروني للوزارة بشكل أصبح من السهل على المواطن إيجاد المعلومات التي يريدها خاصةً لناحية الخدمات التي تقدّمها وزارة الاتصالات.

1-5. مرتبة لبنان العربية والعالمية حسب تقارير الاتحاد الدولي للاتصالات والمنتدى الاقتصاد العالمي

لبنان من أكثر البلدان دينامية من حيث مؤشّر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن النتائج التي حققتها سياسة "التاء الثلاثية" والتصميم على رفع قدرة لبنان على مواكبة التطور التكنولوجي أدت إلى أن يحُسّن لبنان مرتبته العالمية لناحية مؤشّر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) وأن يتقدّم21 مرتبة.
بعد أن كان لبنان يحتل المرتبة 77 بين دول العالم لناحية مؤشّر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح يحتل وفق "تقرير قياس مجتمع المعلومات 2015" الصادر عن الاتّحاد الدولي للاتصالات المرتبة 65 وعلى مستوى البلدان العربية يحتل لبنان المرتبة 7 بعد دول مجلس التعاون الخليجي النفطية.

كما أن هذا التقدم وضع لبنان بين الدول الثلاث الأكثر دينامية من حيث مؤشّر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
وجاء في تقرير قياس مجتمع المعلومات 2015 الصادر عن الاتّحاد الدولي للإتصالات في الصفحة 16:

"لقد مكنّت الأطر التنظيمية الإيجابية عدداً من البلدان، كانت تحتل مستويات مختلفة من الأداء في عام 2010، من تحسين مرتبتها في التصنيف بين ذلك العام وعام 2015. وكانت البلدان الأكثر دينامية في المؤشّر بين عامي 2010 و 2015، من حيث قيم المؤشّر والترتيب، هي البحرين وكوستاريكا ولبنان."

أما من حيث مؤشّر *NRI المعتمد من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي - World Economic Forum فقد حقق لبنان ثاني أكبر تقدّم في هذا المؤشّر بين دول العالم بحيث تقدّم 11 مرتبة**.

مرتبة لبنان لناحية مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

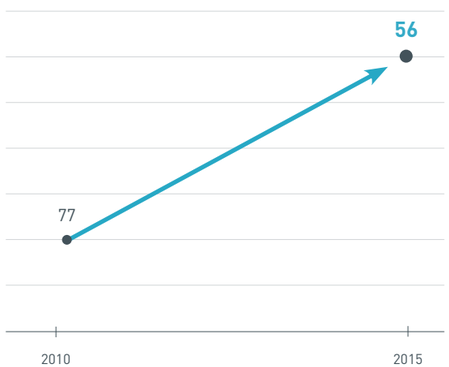

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات

مرتبة لبنان لناحية مؤشر NRI

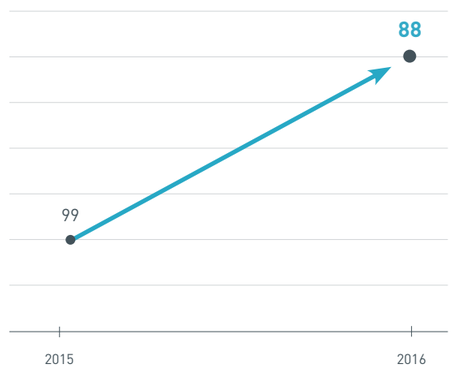

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي - World Economic Forum

*Network Readiness Index
**The World Economic Forum's Global Information Technology Report 2016

تصنيف مؤشّر تنمية تكنولوجية المعلومات والاتصالات، منطقة الدول العربية 2015

الاقتصاد	المرتبة الاقليمية ٢٠١٥	المرتبة العالمية ٢٠١٥	مؤشّر ٢٠١٥	المرتبة العالمية ٢٠١٠	مؤشّر ٢٠١٠	التغيير في المرتبة العالمية ٢٠١٠-٢٠١٥
البحرين	1	27	7.63	48	5.42	21
قطر	2	31	7,44	37	6,10	6
الإمارات العربية المتحدة	3	32	7,32	49	5,38	17
المملكة العربية السعودية	4	41	7,05	56	4,96	15
الكويت	5	46	6,83	45	5,64	-1
عمان	6	54	6.33	68	4,41	14
لبنان	7 ↖	56	6,29	77	4,18	21 ↖
الأردن	8	92	4,75	84	3,82	-8
تونس	9	93	4,73	93	3,62	0
المغرب	10	99	4,47	96	3,55	-3
مصر	11	100	4,40	98	3,48	-2
الجزائر	12	113	3,71	114	2,99	1
سوريا	13	117	3,48	106	3,14	-11
السودان	14	126	2,93	127	2,05	1
جيبوتي	15	148	2,19	143	1,69	-5
موريتانيا	16	150	2,07	142	1,63	-4
المتوسط			5,10		3,88	

المصدر: الاتحاد الدولي للإتصالات تقرير قياس مجتمع المعلومات 2015 | صفحة 22

2- خطــة الاتصالات 2020

إن الجهود التي قامت بها وزارة الاتصالات لناحية تحسين خدمات الاتصالات التي تقدّمها للمواطن وتخفيض سعرها وتسهيل الحصول عليها ترافقت مع مشروع إستراتيجي يهدف إلى رفع مستوى الخدمات إلى مستوى يواكب التطورات الحاصلة في العالم من خلال معالجة بنيوية لقصور الشبكات الحالية في قدرتها على تأمين هذه الخدمات بالجودة المطلوبة من خلال تطوير شامل للبنى التحتية لقطاع الاتصالات.

وبما أن كل مشروع يهدف إلى تغيير الواقع البنيوي ومعالجة المشكلة من أساسها يتطلب وقتاً ضرورياً لإنجاحه، فإن "خطة الاتصالات 2020" تمتد على خمس سنوات. غير أن نتائجها بدأت بالظهور بشكل تدريجي مع انطلاق تنفيذها.

تشكّل "خطة الاتصالات 2020" مشروعاً إستراتيجياً وطنياً بعيد المدى، يعالج واقع الاتصالات الحالي في لبنان، ويطوّر بشكل أساسي الحلقة الهامة والنهائية في إيصال الخدمة للمواطن اللبناني.

إن رؤية الاتصالات الرقمية للبنان 2020 تطال شقين:
-الأول يتعلّق بخدمات نقل المعلومات والإنترنت على الشبكة الثابتة والأرضية.
-الثاني يتضمّن خدمات الهاتف الخلوي.

٢-١. الشبكة الثابتة: الانتقال من الأسلاك النحاسية إلى الألياف الضوئية FTTX

يرمي هذا المشروع الاستراتيجي إلى تطوير البنية التحتية لحلقات الشبكات المحلية والإنتهائية للمشتركين، المعروفة بـ"Local Loop" أو "Last Mile" والانتقال من الشبكات النحاسية الحالية إلى شبكات محلية من الألياف الضوئية أو البصرية المعروفة بـ"Fiber Optics"، تصل على مراحل زمنية محددة، وبناءً على معايير الملاءمة الاقتصادية والتقنية المرتبطة بأكلاف التنفيذ وجودة الخدمة، إلى المنازل والوحدات السكنية والمؤسسات والمكاتب والأبنية، والأحياء، والأرصفة وهو ما يعرف بتقنيات الـ"FTTX" المنتشرة في العالم والدول المتطورة وهي:

FTTO	Fiber to the Office or Organization
FTTN	Fiber to the Node
FTTC	Fiber to the Cabinet or the Curb
FTTB	Fiber to the Building
FTTH	Fiber to the Home

هذا المشروع المتكامل يطال كل اللبنانيين وكل المناطق اللبنانية، وبشكل متساوٍ، بحيث أنه سيمنح المشتركين وفي أية منطقة كانوا، إمكانية استخدام السعات الكبيرة الفائقة السرعة، والكافية لتلبية كل أنواع حاجاتهم، ما سيساهم بالنتيجة بتنمية المدن والبلدات والقرى والأرياف، وما سيؤهل أبناءها للقيام بكل أعمالهم، ومن أي نوع كانت، وهم في منازلهم وقراهم، وما سيحل مشاكل تفريغ الريف والهجرة نحو المدينة، وما سيساهم، بصورة أكيدة، في تنمية الاقتصاد، ولا سيما اقتصاد المعرفة وزيادة النمو وجلب الاستثمارات وتوفير فرص العمل والحد من نزيف هجرة الأدمغة والطاقات المنتجة. هذا المشروع سيؤهل لبنان لكي يصبح مركزاً لاستقطاب ولتبادل المعلومات والاتصالات Technology Hub .

بدأت وزارة الاتصالات بتنفيذ هذه الخطة الإستراتجية بشكل تدريجي، وبدأت نتائجها بالظهور بشكل متدرّج وفعّال بحيث يكون قد تم تنفيذ كامل الخطة بنهاية العام 2020.

مراحل تطبيق المشروع:

المرحلة الأولى:
إستكمال نشر خدمات الـ XDSL، على الشبكة النحاسية الموجودة في المراكز الحالية التي لم تصلها خدمات الإنترنت بعد وخاصة في المناطق النائية والمحرومة، واستكمال نشر خدمات VDSL2 + (الإنترنت الفائق السرعة على الشبكات النحاسية) لتلبية حاجات المشتركين بسرعات تتراوح بين 30 و50 ميغابيت بالثانية، ولا سيما الشركات والمؤسسات التي تحتاجها، والتي يمكنها الاستفادة منها بحسب الشروط الفنية والمالية المعتمدة لذلك على الشبكة النحاسية القائمة.

المرحلة الثانية:
إطلاق مشروع إدخال تقنيات الألياف الضوئية على أنواعها في حلقات الشبكة الهاتفية الانتهائية أي الممتدة من المركز الهاتفي (سنترال أو موزع عام) إلى المشترك.

ان المرحلة الثانية تتضمّن:
إنشاء شبكة ألياف ضوئية تصل مباشرة إلى المؤسسات عبر تقنية **FTTO**، وتشمل في الوقت الحالي ما يقارب 15000 من المؤسسات االاقتصادية والصناعية والتجارية والمصرفية والمالية والتربوية والجامعية والصحية والإعلامية، بالإضافة إلى الإدارات والمؤسسات الحكومية، أي ما يشكّل الرئة العملية لكل قطاعات اقتصاد المعرفة والإنتاج.

إنشاء شبكة ألياف ضوئية عبر تقنية **FTTC** ، معطوفة على تقنية الـ VDSL2+، تصل بدايةً إلى المناطق والبلدات التي لم تصلها الخدمة بعد والمعروفة (Green Fields)، ومن ثم إلى تلك التي تعاني من ضعف خدمات نقل المعلومات والإنترنت، أو بسبب بعدها عن المراكز الهاتفية التي تغذيها.

إنشاء شبكة ألياف ضوئية عبر تقنية **FTTH** تصل مباشرة إلى البيوت والمنازل والشقق والمكاتب، وذلك لكل الوحدات السكنية المنتشرة في المدن والأحياء السكنية ذات الكثافة السكانية المرتفعة، والمهيّأة (elligibles) لإدخال هذه التقنيات حسب معايير تقنية واقتصادية.

FTTX

Directive Plan Ftth Phase 1

Directive Plan Fttc Phase 1

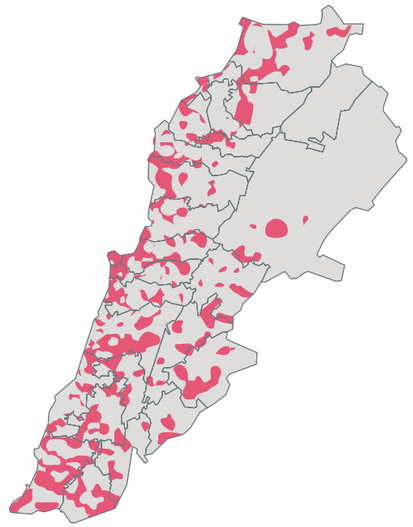

Directive Plan Ftth Phase 1-2

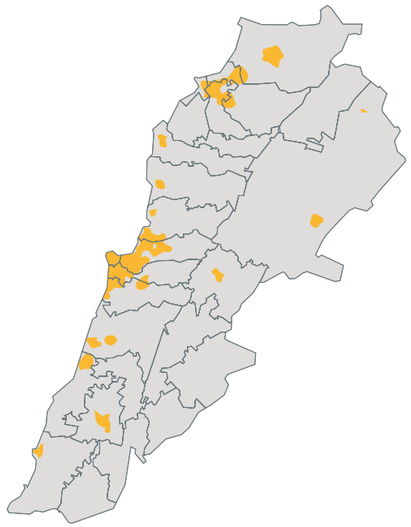

Directive Plan Fttc Phase 1-2

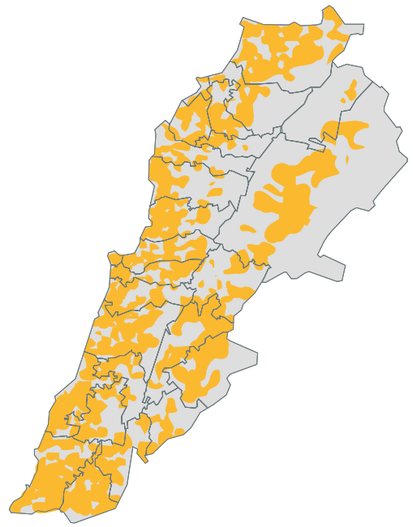

المرحلة النهائية من تنفيذ مشروع الألياف الضوئية FTTX

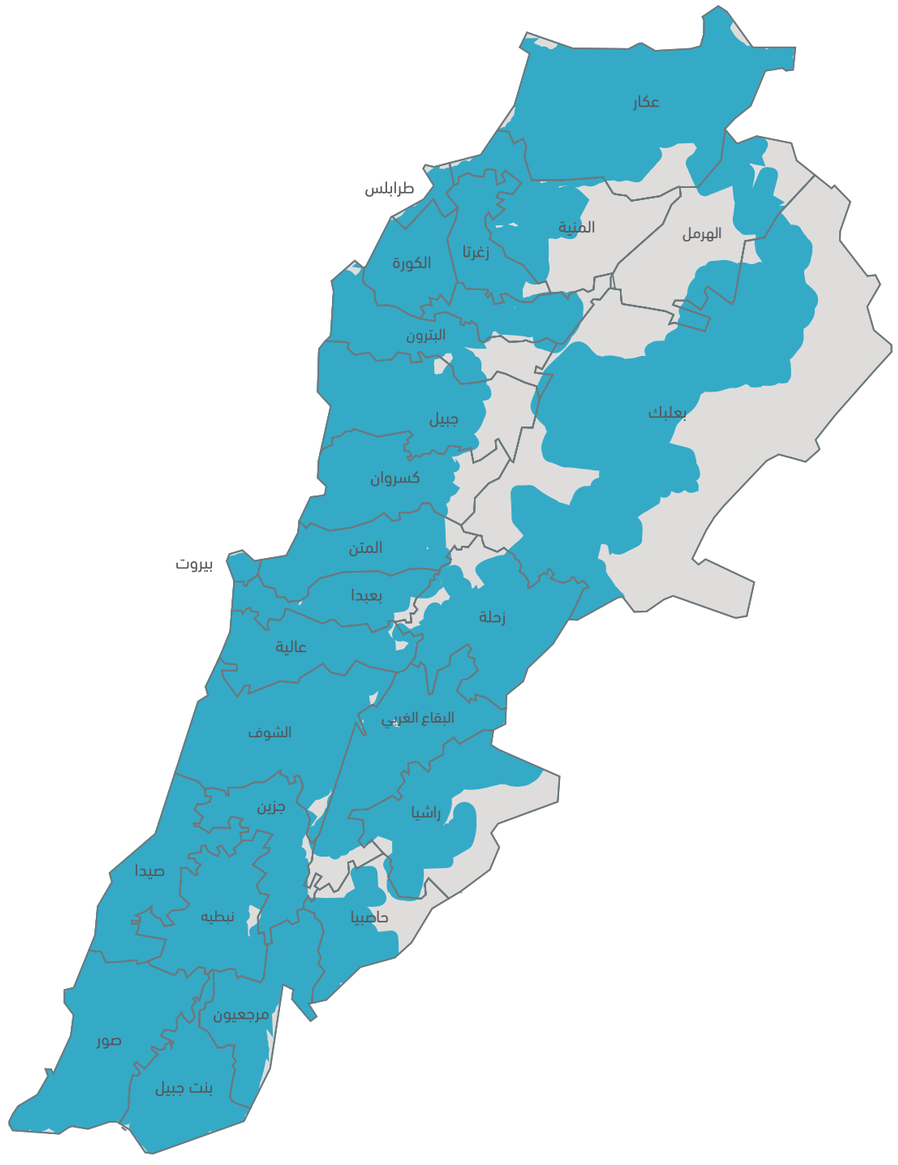

خارطة الطريق

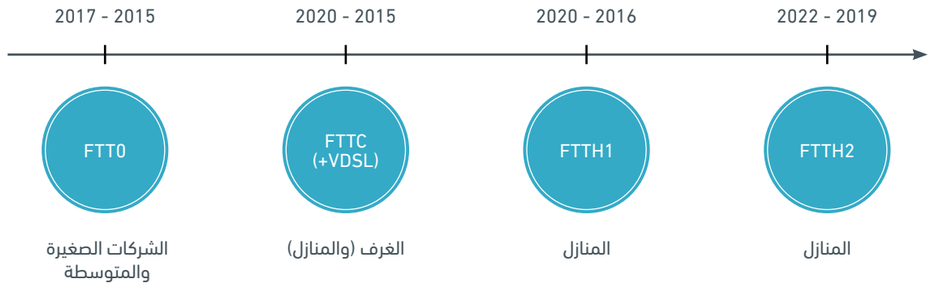

الكلفة

يتم رصد الكلفة الاستثمارية والإعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ هذه الخطة في موازنات وزارة الاتصالات السنوية المتتالية، سنة بعد سنة، ويتم إدراجها بشكل دوري ومستمر حسب الأصول والأنظمة المرعية، وليس من حاجة إلى رفع قيمة هذه الاعتمادات السنوية لتحقيقها.

تنفيذ مشاريع تجريبية

في هذا الاطار تم إطلاق عدة مشاريع تجريبية رائدة ذات بعد ميداني حقيقي (Projets Pilotes à grandeur nature)، تشمل مختلف التقنيات المزمع إستخدامها في لبنان : FTTB, FTTO, FTTH, FTTC.

وقد تمكنت الوزارة من إنجاز ثلاثة مشاريع رائدة من هذه المشاريع، بما فيها المرحلة التجارية وتأمين الخدمة:

١- مشروع FTTH في مبنى جديد (Green Area) في مدينة بيروت، هو مبنى Beirut 2020، حيث تصل خدمة الإنترنت إلى ما يفوق الـ /500/ ميغابيت بالثانية.

٢- مشروع FTTC + VDSL2 في بلدة راس مسقا في الكورة، حيث تم، بالتعاون مع البلدية، إنشاء خزانة الألياف الضوئية والموزعات الضوئية ومقاسم الـ VDSL2 + على عقار عام للبلدية. وتم تأمين خدمة إنترنت تفوق 100/ ميغابيت/الثانية لدى سكان البلدة.

٣- مشروع FTTO مع بنك عودة بين الفرع الرئيسي في مدينة بيروت - ستاركو ومركز لحفظ الأرشيف والطوارىء في بلدة فتقا.

التنفيذ

إن المشاريع التي نفذت على الشبكة الثابتة وفق خطة الاتصالات 2020 هي الآتية:

المشـــروع	الإطـار الجغرافـي
الأشرفية FTTH/FTTB	بنك بيبلوس (المركز الرئيسي) - مستشفى رزق - مبنى حايك - مبنى أوتيل كابريال - مبنى جرباقة - Park Tower Suite
ميناء الحصن FTTH/FTTB	بنك المتوسط (المركز الرئيسي) تلفزيون المستقبل AUB - Blue Building Center - IC - Building كليمنصو - السفارة السعودية
العدلية	الأمن العام (مبنى رقم ٣) الجامعة اللبنانية - المحكمة العسكرية - قصر العدل - Beritech USJ
مركز البترون FTTO	من ساحة كفرعبيدا - الى بلدة سلعاتا مروراً ببلدة البترون والأحياء الداخلية والأسواق التجارية حتى المناطق المشرفة في بزبينا - حي البلانة
المنصورية كلية الهندسة	من مركز المنصورية - الى كلية الهندسة مروراً بمركز الدفاع المدني - شركة KABANA
خلدة - ثكنة قوى الامن الداخلي	من مركز خلدة الى مفرق عرمون - ثكنة عرمون من مركز خلدة - الطريق الساحلي - مفرق دوحة الحص
جبيل	مركز جبيل مرورا بطريق عنايا - مستشفى المعونات - Bank- Jammal Trust Bank Credit
بدنايل	مركز بدنايل - DISP- ISP:NET PRO
ساحل البترون	FTTO - FTTC (3)
جل الديب	مركز جل الديب - ثكنة قوى الأمن الداخلي
تنورين	FTTC (2)
المنصورية	المشروع الماروني
النبطية	من مركز النبطية - السراي - الأسواق الداخلية - مستشفى غصين - ISP DOT spot
الرابية	FTTC (2)

مع تنفيذ هذه المشاريع أصبح عدد المشتركين في خدمات ال FTTC 8253 مشترك في حين لم يكن يوجد أي مشترك من قبل؛ كما وأصبح عدد المشتركين في خدمات الـ FTTO 228 مشترك في حين لم يكن يتخطى 12 مشترك عام 2013.

٢-٢ الهاتف الخلوي: الانتقال من الجيل الثالث 3G الى الجيل الرابع 4,5G LTE Advanced

إن تحوّل الاتصالات الهاتفية الجوالة إلى عنصر أساسي في الحياة، وتطور وتنوع حاجات الإنسان، كشفت ضرورة إعادة النظر في كيفية مقاربة المشكلات والحلول الواجب توفيرها لها. فكما هي الحال مع الإنترنت ونقل المعلومات، لم يعد من مجال للحلول الترقيعية الجزئية، ولا بدّ من وضع خطة متكاملة تنقل لبنان خلوياً من الجيل الثاني والثالث 2G / 3G، إلى الجيل الرابع والجيل الرابع المطوّر 4,5G لكي يكون جاهزاً لاستقبال الجيل الخامس 5G الذي سيصبح نظام الاتصالات الخلوي عام 2020. وهنا، أيضاً، اعتمدت وزارة الاتصالات سياسة إيصال الجيل الرابع إلى كل اللبنانيين في الأراضي اللبنانية الآهلة.

الكلفة

تم رصد قيمة نشر شبكة الجيل الرابع من بعض عائدات الهاتف الخلوي وفي إطار المصاريف الاستثمارية.

التنفيذ

لقد تم استدراج العروض وبتها على أن يتم إنجاز نشر "الجيل الرابع" على مجمل الأراضي اللبنانية في أواخر العام 2016

ALFA

عند اطلاق المشروع في 1-7-2014:
39% من المناطق المأهولة مغطاة بشبكة الجيل الرابع 4G

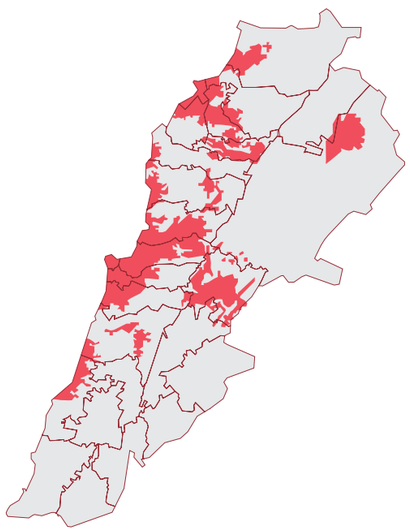

ALFA

بعد تنفيذ المشروع:
97.2% من المناطق المأهولة مغطاة بشبكة الجيل الرابع 4G

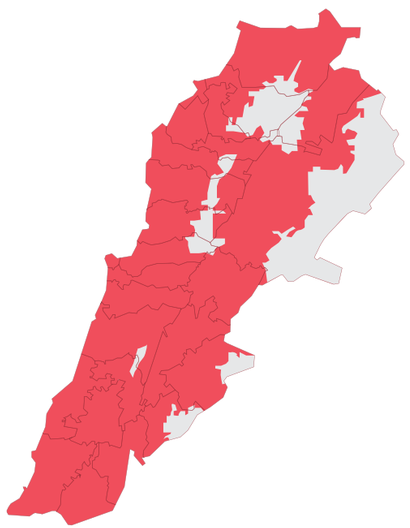

TOUCH

عند اطلاق المشروع في 1-7-2014::
31% من المناطق المأهولة مغطاة بشبكة الجيل الرابع 4G

TOUCH

بعد تنفيذ المشروع:
99.4% من المناطق المأهولة مغطاة بشبكة الجيل الرابع 4G

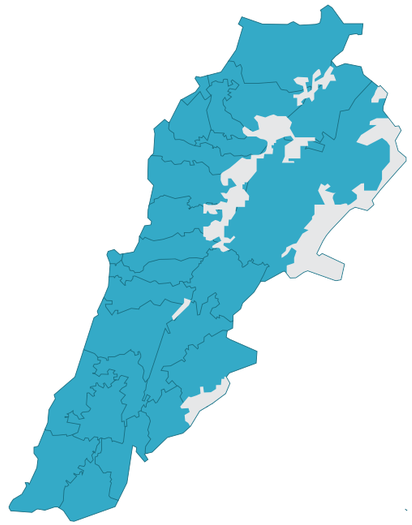

3- المسؤولية الوطنية والمجتمعية لوزارة الاتصالات وحضور فاعل على المستوى الخارجي

الى جانب مسؤوليتها في إدارة وتطوير قطاع الاتصالات، والتزاماً بدورها المتعلق بالمسؤولية المجتمعية (CSR)، تلعب وزارة الاتصالات دوراً هاماً ومتقدماً على صعيد دعم القطاعات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية المختلفة من أجهزة أمنية وبلديات ومهرجانات سياحية، ومبادرات تربوية، ونشاطات ثقافية، ونوادٍ رياضية، ومنظمات المجتمع المدني ومواهب شبابية واعدة، مما يوفّر لها كذلك مناصات دعائية لترويج الخدمات التي تقدمها.

3-1. دعم البلديات

3,292,708,000 دولار أميركي هو مجموع التحويلات إلى البلديات تطبيقاً للقانون ودعماً للدور الحيوي للبلديات كإدارات محلية منتخبة وهي الأقرب إلى هموم وحاجات وضرورات المواطنين، بحيث تجسّد النموذج الحي للامركزية الإدارية الموسعة التي أقرها اتفاق الطائف؛ فقد تم تحرير أموال البلديات التي كانت مجمّدة منذ سنوات خلافاً للقانون. كذلك، تم إنجاز ثم تطوير نظام معلوماتي متكامل لمكننة احتساب مستحقات البلديات من الهاتف الثابت ودفعها تلقائياً للبلديات، عبر تحويلها إلى حساباتها المالية المباشرة المفتوحة في فروع مصرف لبنان في المحافظات.

وفي الوقت الذي كانت البلديّات تطالب بدفع حصصها من عائدات الخليوي عن الأعوام الممتدة بين 1995 و2015 ، وتمسكاً بتنفيذ أحكام القوانين واحترامها، فقد تم تحويل كل الأموال المجمّدة، من عائدات الهاتف الخلوي، إلى وزارة الماليّة لتوزيعها على البلديّات.

$3,292,708,000

هو مجموع التحويلات إلى البلديات بين 2014-2015

3-2. التعاون الأمني وحماية الخصوصية

تتعاون وزارة الاتصالات مع كل الأجهزة الأمنية وتساندها في التحقيقات المختلفة من خلال توفير الداتا المطلوبة تطبيقاً لقانون اعتراض المخابرات الهاتفية (القانون 99/140)، على قاعدة المحافظة على التوازن بين أمرين أساسيين:

- الأول أمن البلاد والمواطنين ومنع الجرائم ومساعدة العدالة عند حصول أي جريمة.
- الثاني حماية حقوق المواطنين الشخصية وخصوصياتهم.

هذا التعاون الذي تقوم به الوزارة ساهم في إيقاف ومكافحة حركة الاتصالات التي كانت تجري في السجون ولاسيّما في سجن رومية من قبل بعض المساجين والتي كانت تهدد أمن البلاد.

كما وأصدر وزير الاتصالات مذكرات إلى المديريات المعنية في الوزارة وإلى شركتي الخلوي طلب بموجبها إعطاء الأولوية لطلبات المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، وتلبية الطلبات فور ورودها وبأقصى سرعة ممكنة، وذلك حرصا على سير العدالة وللحؤول دون أن يؤدي التأخير في تلبية هذه الطلبات إلى اتهام الدولة اللبنانية بالتقصير وعرقلة عمل المحكمة أو إطالة أمد الإجراءات، كذلك لرفع المسؤولية عن الدولة اللبنانية من أي جهة كانت.

كذلك، تعمل وزارة الاتصالات على توفير وصيانة الامن الالكتروني للمواطن الى جانب التعاون مع الجهات الدولية المختصة في هذا الشأن.

3-3. المساهمة في الحفاظ على ديناميكية المجتمع اللبناني

لربما تكون وزارة الاتصالات الوزارة الوحيدة التي يشمل دعمها جميع النشاطات المجتمعية بتنوّع الدعم التي تقدّمه وحجمه. يساهم هذا الدعم في الحفاظ على ديناميكية وحياة المجتمع اللبناني كما وفي إنجاح النشاطات والمبادرات المتعددة ويؤمن استمرارية المؤسسات والجمعيات والنوادي الرياضية.... تطال هذه المساعدات جمعيات المجتمع المدني، المبادرات الثقافية، المهرجانات السياحية، مؤتمرات تكنولوجيا المعلومات، حملات التوعية للسلامة المرورية، المبادرات البيئية، المبادرات التعليمية، النوادي والاتحادات الرياضية، المؤسسات الأمنية وغيرها.

3-4 حضور فاعل ومبادرات على المستوى الخارجي

كان لوزارة الاتصالات حضور ونشاط مميز على المستوى الخارجي من خلال مشاركتها بالمؤتمرات العالمية ومن خلال المبادرات التي تقدّمت بها في المؤتمرات العربية والدولية. كان لوزارة الاتصالات تواجد وتفاعل وحيوية مميزة على صعيد مؤتمرات الاتصالات العربية والعالمية. فكانت مشاركتها في المحافل العربية والدولية مناسبة هامة لتوطيد العلاقات الثنائية وتطويرها وتبادل الخبرات مع كبريات شركات الاتصالات العربية والعالمية التي أعربت عن اهتمامها بالاستثمار في السوق اللبنانية وعقد اللقاءات مع المهارات اللبنانية الشابة للإستفادة من خبرتها في مجال الاتصالات. ولعل أهم المبادرات التي قدّمها لبنان في المحافل العربية "إعلان القاهرة"* حول المبادرة العربية لحوكمة الإنترنت والتي أيّدها مجلس وزراء الاتصالات العرب بالإجماع كما تم إنتخاب لبنان للمرة الأولى نائباً لرئيس المجلس التنفيذي في مجلس وزراء الاتصالات العرب.

"إن من يسيطر على إدارة وعمل شبكة الإنترنت العالمية وأدواتها، إنما يسيطر بنظرنا على عدد كبير من مفاتيح النمو في العالم. إن هذا الواقع يفرض على العالم العربي أن يتنبّه جدياً إلى هذا الأمر، وأن يستيقظ من سباته في إدراك هذه المسألة وعمقها وأهميتها وأخطارها."

بطرس حرب (مجلس وزراء الاتصالات العرب 20 كانون الأول 2014)

*ملحق رقم 2

الملاحق

ملحق رقم 1

تخفيض أسعار خدمات الاتصالات التي دخلت حيز التنفيذ منذ 1 حزيران 2014

الهاتف الثابت

نوع الخدمة	قبل التعديل (ل.ل.)	بعد التعديل (ل.ل.)
رسم وصل المشترك على الهاتف الثابت (رسم تأسيس)	50,000	0
اشتراك شهري	12,000	9,000 (أي 300 ل.ل. يوميا)

الإنترنت

قبل التعديل		بعد التعديل	
السعر ل.ل.	نوع الخدمة	السعر ل.ل.	نوع الخدمة
24.000	1 Mbps - 4 GB	-------	تلغى
38.000	1 Mbps - 10 GB	-------	تلغى
75.000	2 Mbps - 20 GB	24.000	تصبح: 2 Mbps - 40 GB

قبل التعديل		بعد التعديل	
السعر ل.ل.	نوع الخدمة	السعر ل.ل.	نوع الخدمة
-------	-------	75.000	خدمة جديدة: 2 Mbps - Unlimited
115.000	4 Mbps - 25 GB	50.000	تصبح: 4 Mbps - 50 GB
172.000	6 to 8 Mbps - 30 GB	65.000	تصبح: 6 to 8 Mbps - 60 GB

قبل التعديل		بعد التعديل	
السعر ل.ل.	نوع الخدمة	السعر ل.ل.	نوع الخدمة
-------	-------	100.000	خدمة جديدة : ما فوق 8 Mbps و 100 GB
225.000	HDSL - 40 GB	125.000	تصبح: HDSL - 80 GB
6000	إستهلاك إضافي Extra 1GB	2000	-------

قبل التعديل		بعد التعديل	
السعر ل.ل.	نوع الخدمة	السعر ل.ل.	نوع الخدمة
450.000	خط تأجيري دولي E1	250.000	-------
150.000	ربط وترابط معالم عقد الدولي للإنترنت	100.000	-------

الهاتف الخلوي

الثابت	قبل التعديل	بعد التعديل
اشتراك شهري	$15 / 0 دقيقة	$15 / 60 دقيقة مجاناً

المدفوع مسبقاً	قبل التعديل	بعد التعديل	نسبة التخفيض
سعر الدقيقة المحلية	$0.36	$0.25	-30%

المدفوع مسبقاً	قبل التعديل		بعد التعديل		نسبة التخفيض \ الزيادة
السعر	7¢/MB	$10	2¢/MB	$10	-70%/MB
الكمية	150 MB		500 MB		+233%

المدفوع مسبقاً	قبل التعديل		بعد التعديل		نسبة التخفيض \ الزيادة
السعر	2.5¢/MB	$19	1.3¢/MB	$19	-48%/MB
الكمية	750 MB		1,500 MB		+100%

المدفوع مسبقاً	قبل التعديل		بعد التعديل		نسبة التخفيض \ الزيادة
السعر	2¢/MB	$29	0.6¢/MB	$29	-70%/MB
الكمية	1,500 MB		5,000 MB		+233%

ملحق رقم 2

"مبادرة القاهرة" التي تقدّم بها الوزير بطرس حرب والتي اعتمدها مجلس وزراء الاتصالات والمعلومات العرب.

خلال فترة زمنية لا تتعدى العقدَيْن، وهي فترة قصيرة بالنسبة إلى حياة الشعوب والمجتمعات والمهل الزمنية الضرورية لتطوّر النماذج الاقتصادية والإنتاجية والعمرانية، استطاعت شبكة الإنترنت العالمية، والخدمات التي تبحر خلالها، والدفق المعرفي والمعلوماتي والخدماتي، العابر ضمنها، والنتائج المتعددة الجوانب والاتجاهات، استطاعت أن تصبح، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك السياسي، واحدة من أهم البنى التحتية التنموية والعمرانية لمجتمعاتنا الحالية.. حيث أن هناك ما يقارب الثلاثة مليار إنسان يستخدمون هذه الشبكة. غير أنه، وللأسباب عينها، تحوّلت هيكلية هذه الشبكة وهندستها وكيفية نتشارها وتركيبها، وإدارتها وحوكمتها، إلى موضوع تجاذبات وخلافات بين مختلف الأفرقاء الاقتصاديين والصناعيين والمنتفعين بدأت، صامتة ودفينة، وانتهت إلى مستوى صراعات سياسية دولية علنية.

كل ذلك على خلفية التحكّم السياسي والاقتصادي بهذه الشبكة.

إن الأسرار والمعلومات الحسّاسة، التي كشفها السيد إدوارد سنودن للرأي العام العالمي خلال صيف 2013، حول امتداد رقعة المراقبة والتنصّت والتجسّس التي تقوم بها إدارة الأمن القومي الأميركي (NSA) على شبكة الإنترنت وعلى المعطيات العائدة لمستخدمي ومستعملي هذه الشبكة، وعلى مراسلاتهم الإلكترونية، وعلى معلوماتهم الشخصية، وعلى سريّة مداولاتهم عبرها وعبر مواقع التواصل الاجتماعي، وعلى المعاملات المالية والتجارية التي يقومون بها، مع ما يمثله ذلك، عند ثبوته، من تعدٍ على خصوصيات الأفراد والمجتمعات والدول، شكلّت زلزالاً وصدمة كبيرة أدت إلى اهتزاز ثقة المستخدمين وأصحاب المنفعة بالنموذج القائم لإدارة شبكة الإنترنت وبالمؤسسات والهيئات العاملة على إدارة هذه الشبكة، والتي تدور جميعها في فلك الإدارة الأميركية، وخاصة مؤسسة الـ ICANN المرتبطة منذ العام 1998 بعقد عمل وإدارة مع وزارة التجارة الأميركية، يرعاه ويحدد قواعده وأصوله القانون التجاري في ولاية كاليفورنيا.

لقد أثارت تصريحات وإفادات إدوارد سنودن مخاوف مشروعة لدى مستخدمي الإنترنت في دول العالم كافة. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تعدّاه ليصل، لدى الصناعيين ومشغّلي الخدمات وشركات التكامل الخدماتي والمستثمرين وأصحاب القرار والمسؤولين السياسيين لدى الدول، إلى مرحلة فقدان الثقة، والخوف على أمن المعطيات وحماية الحياة الخاصة العائدة لهم، ولمجتمعاتهم وشعوبهم، وإلى اتخاذ التدابير لحماية الأمن الاقتصادي والأمن القومي. وقد وصل الأمر، لدى بعض المسؤولين السياسيين والاقتصاديين في مراكز القرار في بعض الدول العظمى، إلى حد المطالبة بإعادة النظر بهيكلية شبكة الإنترنت وهندستها، وبالهيئات العاملة على إدارتها؛ وإلى التفكير جدّياً بتغيير أسس حوكمة شبكة الإنترنت العالمية وإدارتها. وقد وصلت بعض ردات الفعل إلى حد مطالبة بعض رؤساء الدول والحكومات والمجالس السياسية الإقليمية بضرورة وإلزامية إنشاء شبكات إنترنت إقليمية، منفردة مستقلّة عن الشبكة العالمية (كطرح المستشارة الألمانية مركيل وروسيا).

لقد أدت هذه التجاذبات، والصراعات إلى انعدام الثقة، بين أصحاب المصلحة والمنفعة وأصحاب النفوذ، وإلى بروز مسارين متعارضين:

مسار أول إلى أقصى اليمين، يقول بالثبات على الوضع القائم، والإبقاء على آليات ومنهجيات عمل الإدارة والحوكمة الحالية، المعتمدة بشكل رئيسي على الـ ICANN ، وعلى وظائف الوحدات المختصة المرتبطة بها والموجودة لدى وزارة التجارة الأميركية (لا سيما وظيفة الـ ICANN)

ومسار ثانٍ إلى اقصى اليسار، يقول بضرورة انتقال إدارة وحوكمة الإنترنت إلى الحكومات وإلى الإدارات الرسمية العامة التي تمثّلها. وينتقد أصحاب هذا المسار بشدة ما يصفونه بهيمنة المؤسسات الحالية (IAB,IETF,ICANN) على أعمال إدارة الإنترنت، ويعترضون على تفرّدها بذلك، وعدم إشراك الآخرين بشكل فعلي في هذه الأعمال.

في هذا المشهد المتشنّج الذي يتجاذب الأفرقاء المعنيين بحوكمة الإنترنت، وتحوّله إلى صراع يهدّد، في حال استمراره، مستقبل الإنترنت وتطوره ونموه وحياده وسلامته واستقلاليته وأمنه واستمرار تكامله وأحاديته،... أرى أن المواجهة الحادة لا توصل إلى حل، بل تزيد الأمور تعقيداً، ولبنان لا يرى جدوى من الدخول في هذا الصراع. بل إنه يحرص على إعتماد الحوار البنّاء والمناقشة المبنية على النيات الحسنة. وهو يدعم كل مقاربة ومبادرة تأتي في سياق التشاور والحوار لإيجاد المخارج والحلول. وهو ما ندعو مجلسكم الكريم المنعقد اليوم إلى تبنيه.

لقد تحسّست الإدارة الأميركية إيجاباً حجم المشكلة وطبيعتها. وقامت بإعلان مبادرتها وقف العقد القائم بينها وبين الـ ICANN خلال النصف الثاني من العام 2015. وبادرت إلى إطلاق مرحلة تحضيرية انتقالية بهذا الشأن، معلنة نياتها بنقل وظيفة الـ IANA إلى جهة مستقلة يقرّرها أصحاب المنفعة. كما أعلنت مؤسسة الـ ICANN أنها سوف تضع نفسها تحت طائلة المساءلة بكل انواعها.

كلّ هذه الخطوات تشكّل إشارات إيجابية، تسمح للمجتمع الدولي، صاحب المنفعة والمصلحة والحكومات، أن يلاقيها وبإيجابية. ومن هنا موقف لبنان الداعي إلىتقريب وجهات النظر وإيجاد الحلول واتخاذ المبادرات الملموسة في هذا الشأن.
إن الطابع الاقتصادي والتجاري الذي يطبع تبادل المعرفة والمعطيات عبر هذه الشبكات، والتدّخلات والمؤثّرات الفعلية على نماذج عمل الناس وأدائهم، وعلى سلوكيات الأفراد والمجتمعات البشرية، وأثره على الدول والكيانات العائدة لها، وكذلك تخطيه للحدود الجغرافية والجمركية للدول دون أية حواجز أو عوائق أو رقابات، يجعل منه أيضاً عالماً سياسياً بامتياز.

إن من يسيطر على إدارة شبكة الإنترنت العالمية وأدواتها وعملها، إنما يسيطر بنظرنا على عدد كبير من مفاتيح النمو في العالم.

إن هذا الواقع يفرض على العالم العربي الممتد على كامل الوجهة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، وعلى كامل أراضي شبه الجزيرة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، أن يتنبّه جدياً إلى هذا الأمر، وأن يستيقظ من ثباته في إدراك هذه المسألة وعمقها وأهميتها وأخطارها.

لقد ولّى زمن الوصايات الدولية، واستقلالنا وسيادتنا لا تقتصر على حقنا في تقرير مصيرنا في الأمور السياسية والاجتماعية وحسب، بل إننا أمام تحديات من نوع جديد يفرضها علينا التطوّر التكنولوجي. وخوفي أن يدخل العالم العربي وشعوبه في عصر الاستعمار الرقمي الجديد.
إن هذا الأمر يفرض علينا كما فرض على التجمّعات الإقليمية الاقتصادية والعمرانية المشابهة في هذا المضمار، أن نحافظ على دورنا الإستراتيجي الفاعل وعلى حقوقنا السياسية والسيادية واالاقتصادية والأمنية..

لقد انطلقت في الفترة الأخيرة العديد من المبادرات الدولية والإقليمية لمناقشة مستقبل إدارة حوكمة الإنترنت. وإننا نرى مبادرات للاتحاد الأوروبي، ومبادرات لمؤسسة الـ ICANN والبرازيل، وآخرى من الهند، وأخرى من المنتدى االاقتصادي العالمي...، مبادرات تهدف، في النهاية إلى طرح حلول وتوجّهات جديدة.

ولم يبق خارج هذا الحراك الاستراتيجي إلاّ العالم العربي ودول القارة الأفريقية، وذلك بسبب عدم جهوزيتهم لطرح العروض ومناقشة الاقتراحات والمشاريع التي تضمن لهم موقعاً ودوراً في دائرة حوكمة الإنترنت ينسجم مع حجم عالمهم وحجم أسواقهم.

من دون الخوض في مدى فاعلية وصوابية هذه المبادرات من عدمها، أو إذا كنا متفقين أو مختلفين حولها يبقى أن النقطة الهامة في هذا السياق، هو غياب المجموعة العربية عن الساحة الدولية لهذه النقاشات والمبادرات خلال السنوات الأخيرة غياباً كاملاً ومؤسفاً. بل أكثر من ذلك، فلقد ظهرت، وبشكلٍ صريح، المجموعة العربية في كثير من الأحيان بشكل مفكّك وغير متوازن.

إن الأهمية الكبرى التي يرتديها هذا الموضوع، والنتائج البالغة والإستراتيجية التي تترتب على وجهة وطبيعة المسار الذي يسلكه، ترشّحه إلى تصدّر أولى اهتماماتنا، وتجعل منه موضوعاً يستحق اهتمام المسؤولين السياسيين في الدول العربية، على أعلى المستويات.

من هذا المنطلق، وارتكازاً على الدوافع الإستراتيجية التي ذكرتها أعلاه، واستكمالاً للنقاش الغني والمفيد الذي دار أثناء إجتماعات اللجنة الدائمة للإتصالات في اليومَيْن السابقَيْن حول ورقة العمل التي قدّمتها الإدارة اللبنانية بهذا الشأن، والحوارات الجانبية التي دارت على هامش هذه الاجتماعات، أدعو من هذا المنبر الهام، ومن هذه المدينة العزيزة، إلى اتخاذ مبادرةٍ هامة، نطلق عليها أسم "مبادرة القاهرة"، تقترح عقد قمة عربية استثنائية للملوك والأمراء والرؤساء العرب، تعقد خلال الربع الأخير من العام المقبل 2015،

أي قبل إعقاد الجمعية العمومية للأمم المتحدة في كانون الأول (ديسمبر) 2015، طبقاً للقرار 68/302 المتعلّق باستعراض نتائج القمة العامة لمجتمع المعلومات، وخاصة ما يتعلّق منها بحوكمة الإنترنت والتعاونية المعززة، قمة استثنائية تخصص حصراً لمناقشة موضوع إدارة حوكمة الإنترنت، وتنتهي باعتماد وثيقة موّحدة يطلق عليها اسم "وثيقة القاهرة"، وتكون أساساً ومرتكزاً للدعوة إلى عقد قمة عالمية لحوكمة الإنترنت World Summit Internet Governance WSIG تكون منصّة لمناقشة كامل المبادرات الدولية والإقليمية، ومكان حوار بين الحكومات كافة، وبينها وبين أصحاب المصلحة والمنفعة، على أن يسبق هذه القمة

الاستثنائية تحضيرات وأعمال واجتماعات وتدابير وإجراءات يحدّدها "إعلان القاهرة"، الذي أقترحه على معاليكم.

إن هذه المبادرة تأتي بغية الحفاظ على دور العالم العربي في هذا الميدان المتطوّر، والتأكيد على قدرته على اتخاذ المبادرة الضرورية لضمان حماية حقوقه ومصالحه وأمنه، ولدرء أخطار التخلّف التكنولوجي والثقافي والاقتصادي والإجتماعي والمعرفي والأمني.

وإننا أيضاً، بقبول اقتراح إطلاق هذه المبادرة، والتوصّل إلى عقد هذه القمة العربية الإستثنائية، نرسل من عالمنا العربي إلى بقية دول العالم إشارة هامة وواضحة تعكس مدى اهتمام عالمنا العربي بشؤون الإنترنت وقضاياه وإدارته وحوكمته.

كما تقدّم الوزير بطرس حرب بمشروع إعلان القاهرة مرفقاً بآلية عملانية لتطبيقه. وأعلنت الوفود العربية بالإجماع تأييدها للمبادرة وقرّرت إحالتها إلى اللجنة المعنية لوضع آلية لتنفيذها تُعرض على المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الاتصالات العرب لإجراء المقتضى لتنفيذها.

القاهرة في 19-12-2014